


**الأحاديث التي استنكرها الترمذي في سننه  
دراسة تحليلية لبيان معنى الاصطلاح**

**إعداد** 

**دكتور / إسماعيل فهمي عبد اللاه  
أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد  
كلية الآداب - جامعة سوهاج**



يُعدُّ اصطلاح ( المنكر ) من الاصطلاحات القليلة غائمة الدلالة عند المحدثين، حتى قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) : "... ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه..."<sup>(١)</sup>. رغم أن ذكْرَه عند المحدثين قديم! استعملوه قبل الرَّامهرْمُزِّي (ت ح ٣٦٠هـ) بنحو ثلاثمائة سنة. ولعلَّ الرَّبِيعَ بنَ خُنَيْم (ت ٦١هـ) مِنْ أَوَّلِ مَنْ اسْتخدمَهُ، وتداوله الأئمة بعده ؛ ذكْرَه شُعبَة وأحمد والبخاري وأبو داود، وتناوله الترمذي<sup>(٢)</sup> في سننه وعلِّه فأكثر، نقلَ فيهما عن شيخه البخاري (ت ٢٥٦هـ) وشيخه يحيى القطان (ت ١٩٨هـ) - وليس ما نقله إلا ما ارتضاه - . واجتهد في بعضها. ولقد لفتت نقولُه وأحكامُه بنكارةِ بعض الأحاديث نظري، فتناولتها: لعلِّي أجدُ عنده ما يجليُّ غيوم المصطلح.

لقد حكَمَ الترمذيُّ على أحاديث بنكارتها، وحكَمَ على رواةِ بنكارةِ أحاديثهم لكن دون أن يحكم على جميع حديثهم بالنكارة! لأن بين هذين بونٌ يعرفه المدققون، ولقد أردت معالجة الأمرين إلا أن أهمهما هنا هو أحكامه على الأحاديث لا على مَنْ يرويها، فقد يُحكم على حديث الراوي الضعيف بالنكارة ولا يُحكم على كل أحاديث مَنْ يروي المناكير بنكارة أحاديثه، كما أنه لا يُحكم على منكر الحديث بنكارة بعض أحاديثه، ومن باب أولى جميع حديث من له مناكير.

مراد البحث إذن معرفة معنى ( المنكر ) عند الترمذي، لا مَنْ حكم عليهم الترمذي في سننِه أو علِّه بنكارة الحديث فقد بلغوا الأربعين، لهم في " السنن " أزيد من مائة حديث، خلاف من لم يخرِّجْ لهم ومجموعُهُم خمسة عشر؛ وهؤلاء لا ينتنى معالجة

١ - شرح علل الترمذي ص ٣٢٤.

٢ - هو : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى ، أبو عيسى ، الترمذي ، الحافظ ، صاحب السنن (ت ٢٧٩ هـ) : أحد أئمة الحديث في القرن الثالث الهجري. وُلِدَ في ترمذ ، وجدٌ - منذ صغره - في طلب الحديث ؛ فرحل إلى الحجاز والعراق وخراسان وغيرها يأخذ عن الحفاظ وكبار المحدثين ، منهم : الإمام البخاري صاحب الجامع الصحيح . من أشهر آثاره : "سنن الترمذي" (إحدى الكتب الستة) ، و "الشمائل النبوية" ، و غيرها ما . (سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٠ ، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨٧)

مروياتهم في مجلة علمية مقيدة بصفحات محدودة، كل هذا جعلني لا ألوي إلا على ما حكم عليه من الأحاديث الواقعة في سننه، أو نقل حكم غيره عليها وهي سبعة أحاديث؛ منها حديث واحد نقل حكمه عن شيخ شيخه يحيى بن سعيد القطان، لأجلّي من خلال هذه الدراسة مفهوم الحديث المنكر عنده، فأكمل منظومة يفهم منها دلالة هذا المصطلح عند المتقدمين، فقد سبقتُ بدراسة عن: "مفهوم الحديث المنكر في سنن أبي داود" نُشرت في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود العدد ٥٠ ربيع الآخر، تقاصر جهد مؤلفها عند حدّ التخريج، مع مقدمة مبتسرة! ونتائج قليلة، لكنه أشار لرسالة ماجستير بعنوان: "مفهوم المنكر في علل الحديث لابن أبي حاتم" لم أقف عليها. فأعددت محاولتي وأطلقت المقدمة لأجلّي شيئاً من غموض المصطلح أعني: مفهوم الحديث المنكر، وقصرتها على سنن الترمذي، فالأمر وسيع.

والله أسأل العون والسادات، وهو من وراء القصد وهو حسبي ونعم الوكيل.

يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث" (٧)

هذا بجانب تشابك هذا المصطلح مع ( الشاذ ) في مفهومه وأنواعه، فإن "الشاذ": رواية ثقة أنكروها عليه لمخالفته فيها الثقات أو من هو أوثق منه، فقد روى الخطيب بإسناده : عن عبد المؤمن بن خلف النسفي قال : سمعت أبا علي صالح بن محمد يقول: الحديث الشاذ: الحديث المنكر الذي لا يُعرف" (٨). وقال ابن جماعة: "قيل: هو ما تفرّد به من ليس ثقة ولا ضابطاً، فهو الشاذ على هذا كما تقدم" (٩). وقول ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) قريب منه حيث قال: "الحديث الشاذ المرود قسمان: أحدهما الحديث الفرّد المخالف، والثاني: الفرّد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ والنكارة والضعف" (١٠).

٧ - المقدمة بتحقيق د. نور الدين عتر ص ٨٠، والمنهل الروي لابن جماعة ٥١/١، وتدريب الراوي ٢٣٨/١.

٨ - الكفاية ص ١٤١.

٩ - المنهل الروي ٥١/١.

١٠ - وهو نفس التقسيم الذي قسم ابن الصلاح عليه المنكر - إلا أنه مثّل للمنكر - فقال في علوم الحديث ص ٨٠ : المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ - فإنه بمعناه = :

مثال الأول - وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات - : رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ قال : " لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم "، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله " عمر بن عثمان " بضم العين ، ونكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه " عمرو بن عثمان " يعني بفتح العين ، ونكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعاً ولذا عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن " عمرو " بفتح العين؛ وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه والله أعلم.

ومثال الثاني - وهو الفرّد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده - : ما رواه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: "كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ويقول : عاش بن آدم حتى أكل الجديد بالخلق".

تفرد به أبو زكريا وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده والله أعلم.

( المقدمة بتحقيق د. عتر. وراجع التدريب ٢٣٨-٢٣٩ )

وقد أُوْجِدَ هذا ما عنيته من تداخل المصطلح عند ابن رَجَب فقال: "وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يُعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر" (١١).

وهذا كله بعيد من قول مسلم في مقدمة الصحيح: "وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عُرِضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تَكَدْ توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله ... لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم؛ إذا وُجِدَ كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبِلَتْ زيادته" (١٢).

فالمنكر عنده أن يروي الراوي مخالفاً أهل الحفظ والضبط فيكثر، ولم يخصه برواية الضعيف؛ وأقر بذلك التَّهَانَوِيّ (كان حيا ١١٥٨هـ) فقال: "هو حديث فرْدٌ ... سواء تَفَرَّدَ به ثقة أو غير ثقة" (١٣). ولهذا أشبه الشاذَّ عنده.

ومن المنكر: ما استعمله أحمد وغيره من الحديث الفرْد الذي لا مُتَابِعَ له:

قال ابن حجر: "المنكر الذي أطلقه أحمد وجماعة على الحديث الفرْد الذي لا مُتَابِعَ له" (١٤). وقد لخصه الحافظ البردحي بقوله: "هو الفرد الذي لا يُعْرَفُ منته عن غير روايه"، ونقله النووي (ت ٦٧٦هـ)، وعَقَّبَ عليه بقوله: "وكذا أطلقه كثيرون، والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ" (١٥). إلا أن غيرهم قيده برواية الضعيف - كما

١١ - شرح علل الترمذي لابن رجب ص ٣٢٥.

١٢ - مقدمة صحيح مسلم ٧/١.

١٣ - التَّهَانَوِيّ: قواعد في علوم الحديث ٤٣٣.

١٤ - هدي الساري ص ٤٣٧.

١٥ - تدريب الراوي ١/٢٣٨-٢٣٩.

أسلفت - وليس بلانزم كما هو مفهوم من كلام أحمد ومسلم! قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): "هو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يُعدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ مُنْكَرًا" (١٦). ونقل القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) قول البردجي المتقدم وزاد موافقاً قول الذهبي: "... وكان روايه بعيداً عن درجة الضابط". قلت: فقيد بضعف روايه ليخرج من حد الشاذ! لذا عَبَّ بقوله: "اعلم أنَّ الشاذَّ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس، ويفترقان في أنَّ الشاذَّ رواية ثقة أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف، وقد غفل مَنْ سَوَّى بينهما" (١٧).

وقد حاول الشيخ أحمد شاکر إزالة التداخل فجعل إطلاق "المنكر" على "الشاذ" إطلاقاً لغوياً لا اصطلاحياً، فقال: "... وَهُوَ كَالشَّاذِّ إِنْ خَالَفَ رَاوِيَهُ الثَّقَاتِ فَمُنْكَرٌ مَرْتُوذٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا ضَابِطًا، وَإِنْ لَمْ يَخَالَفْ، فَمُنْكَرٌ مَرْتُوذٌ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ عَدْلًا ضَابِطًا حَافِظًا قَبْلَ شَرْعًا، وَلَمْ يَقَالَ لَهُ "مُنْكَرٌ"، وَإِنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لُغَةً" (١٨). إذا يعلم من قوله أن هناك اصطلاحين للمنكر:

#### - الأول:

"أن يروي الراوي مخالفاً أهل الحفظ والضبط سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة".

- والثاني: "الحديث الفرْدُ الذي لا متابع له".

والأول وصِفٌ للراوي، والثاني وصِفٌ للمرْويِّ.

<sup>١٦</sup> - الموقظة ص ٩. وقد شرح ذلك ص ٢٢ بقوله: يُسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هُشَيْمٍ، وحفص بن غياث: منكرأ فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على ما انفرد مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر. فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة، غمزوه وليتوا حديثه، وتوقفوا في توثيقه، فإن رجع عنها وامتنع من روايتها، وجوز على نفسه الوهم، فهو خير له وأرجح لعدالته، وليس من حد الثقة أنه لا يخلط ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يقرُّ على خطأ.

قلت: وهو ما فهمه ابن معين في حد الذي روى حديثاً لم يعرفه الحفاظ النقاد.

<sup>١٧</sup> - محاسن الاصطلاح ص ١٣٠.

<sup>١٨</sup> - الباعث الحديث ص ١٨٣.

ومن مفهومه كذلك ما نقله ابن رجب عن البرديجي: " إذا رَوَى التَّقَةُ من طريقٍ صحيح عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حديثاً لا يُصابُ إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً" (١٩).

ولعل من مفهوم المنكر عندهم - وليس على إطلاقه - "الموضوع":

روى ابن عدي في "الكامل" حديث جابر يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول يوم الحديبية- وهو أخذ بضبع علي بن أبي طالب- وهو يقول: "هذا أمير البررة قاتل الفَجْرَةَ منصور من نصره مخذول من خذله ثم مد بها صوته، وقال: أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد الدار فليأت الباب" قال الشيخ: "وهذا حديث منكر موضوع" (٢٠)، وروى أيضاً حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "معلمو صبيانكم أشراركم أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المسكين" قال الشيخ: "وهذا حديث منكر موضوع" (٢١). وروى ابن عبد البر في "التمهيد" حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: "العرب أكفأ بعضها لبعض قبيلة لقبيلة وحي لحي ورجل لرجل إلا حائك وحجام"، وقال: "حديث منكر موضوع" (٢٢)، والواقع أنه ليس غير رواية رجل واحد كذاب تفرد بها، ولذلك قال جعفر بن سليمان (ت ١٧٨هـ):

"سمعتُ المَهْدِيَّ يقول: أقر عندي رجلٌ من الزنادقة أنه وَصَعَ أربعمئة حديثٍ فهي تجول في أيدي الناس" (٢٣).

١٩ - شرح علل الترمذي ص ٣٢٥-٣٢٦.

٢٠ - الكامل في الضعفاء لابن عدي ١/١٩٢، واتهم به أحمد بن عبدالله المودب، ونقله ابن طاهر المقدسي في ذخيرة الحفاظ ٤/٢١٥٣.

٢١ - الكامل لابن عدي ٣/٤٣٥، واتهم به سعد الإسكافي.

٢٢ - التمهيد ١٩/١٦٥، ونقله ابن القطان في الوهم والإيهام ٢/٤٩٣، والعيني في عمدة القاري ٢٠/٨٧، والعظيم آبادي في عون المعبود ٦/٩٣.

٢٣ - الكفاية ص ٣٦ و٤٣١، فتح المغيب ١/٢٥٧، شرح نخبة الفكر لملا علي القاري ص ٤٤٦.



بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبِلَتْ زيادته (٣٢)، ولذا قال ابن رجب: "قَصْرَحَ بَأْنِ التَّقَةِ إِذَا أَمَعْنَ فِي مَوَافَقَةِ الثَّقَاتِ فِي حَدِيثِهِمْ، ثُمَّ تَقَرَّدَ عَنْهُمْ بِحَدِيثٍ قَبْلَ مَا تَقَرَّدَ بِهِ".

وكما أن للحديث الصحيح ما يميزه، فللمنكر - عند المشتغلين بالحديث - ما يميزه فعن الربيع بن خثيم: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل ننكره" (٣٣)، وعن الأوزاعي (ت ١٥٧هـ) يقول: "كنا نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف فما عَرَفُوا مِنْهُ أَخَذْنَاهُ وَمَا أَنْكَرُوا مِنْهُ تَرَكْنَاهُ" (٣٤). فَإِنْ وُجِدَتِ الدُّرْبَةُ فِي مَعْرِفَتِهِ نَفَرَ مِنْهُ طَالِبُ الْعِلْمِ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "الحديث المنكر يقشعُ منه جِلْدُ طَالِبِ الْعِلْمِ وَيَنْفِرُ مِنْهُ قَلْبُهُ" (٣٥).

أما خطورة رواية الحديث المنكر فتتمثل في أمرين، منه ما يخص الراوي، وما يخص المروي:

أولاً: ما يخص الراوي: يلزم طرح حديث من غلبت على روايته المناكير! قال مسلم: "وكذلك مَنْ الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم ... فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ المحدثين عبدالله بن محرز ويحيى بن أبي أنيسة والجراح بن المنهال أبو العتوف وعباد بن كثير وحسين بن عبدالله بن ضميرة وعمر بن صهبان ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث فلنسا نَعْرِجُ على حديثهم ولا نتشاعل به" (٣٦).

وأسوأ منه ما رواه الخطيب في "الكفاية" بإسناده: "عن حسين بن حبان قال: قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حَدَّثَ بأحاديث مُنْكَرَةٍ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ إِنْ هُوَ رَجَعَ عَنْهَا وَقَالَ: ظَنَنْتُهَا، فَأَمَّا إِذْ أَنْكَرْتُمُوهَا وَرَدَدْتُمُوهَا عَلَيَّ فَقَدْ رَجَعْتُ

٣٢ - مقدمة صحيح مسلم ٧/١ وقد ساقه ابن رجب في العلل ص ٣٢٨.

٣٣ - تقدم عزوه في أول البحث .

٣٤ - الكفاية ص ٤٣١، وتاريخ دمشق ٣٥/١٨٦.

٣٥ - فتح المغيب ١/٢٦٨، والمناعي في الدرر واليواقيت ٣٨/٢، والقاسمي في قواعد التحديث ص ١٦٥.

٣٦ - صحيح مسلم المقدمة ٧/١.

عنها ؟ فقال: لا يكون صدوقاً أبداً، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشبه لأحد فلا. فقلت ليحيى : ما يبرئه ؟ قال: يُخرج كتاباً عتيقاً فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتابٍ عتيق فهو صدوق، فيكون شُبّه له فيها وأخطأ كما يخطئ الناس فيرجع عنها. قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل، وهي في النسخ ؟ قال : لا يُقبل ذلك منه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدّها، فقال: هو كذاب أبداً حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال : هذا دينٌ لا يحل فيه غير هذا" (٣٧).

ورغم هذه القاعدة العريضة فنحن لا نقول بطرح حديث كل مَنْ رَوَى المناكير؛ ذلك أنهم ليسوا سواء، فقد قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في فتح المغيبي: "وقد يُطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلتُ للدَّارِقُطَنِيِّ: فسلیمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يُحدِّثُ بها عن قوم ضعفاء فأما هو فتقة. وقال ابن دقيق العيد في شرح الإمام: قولهم "روى مناكير" لا تقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يُقالَ فيه: "مُنكر الحديث"، لأن مُنكر الحديث وَصَفَ في الرجل يستحق به التَّركَ لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التَّيْمِيِّ: يروي أحاديث مُنكرة وهو ممن اتفق عليه الشيوخ وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات" (٣٨).

أما مَنْ رَوَى مناكير: فقد قال اللُّكْنَوِيُّ (ت ١٣٠٤ هـ) في الرِّفْعِ والتَّكْمِيلِ: "لا تظنن من قولهم فلان رَوَى المناكير أو حديثه هذا مُنكر ونحو ذلك أنه ضعيف!" (٣٩).

٣٧ - الكفاية ص ١١٨.

٣٨ - فتح المغيبي للسخاوي ١/٣٧٣، وقد نقله اللكنوي في الرفع والتكميل فراجع ١/١٩٩-٢٠٢.

٣٩ - الرفع والتكميل ١/٢٠٠-٢٠١.

وقال أيضاً: "فإن قيل إن الإنكار جرحٌ مفسرٌ كما صرح به الحافظ ابن رجب بأن معنى منكر الحديث كما سمعت ضعيف خالف الثقة. والأسباب الحاملة للائمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها لا يقدح، فربما ضعف بشيء لا يراه الآخر جرحاً، ومع قطع النظر عن هذا التحقيق لا تضر النكارة إلا عند كثرة المخالفة للثقات... وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة ثابت بن عجلان الأنصاري: قال العقيلي: لا يتابع على حديثه (٤٠). وتعقب ذلك أبو الحسن ابن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثرت منه رواية المناكير ومخالفة الثقات ...

ثم قال اللكنوي: فعليك - يا من ينتفع من "ميزان الاعتدال" وغيره من كتب أسماء الرجال - ألا تغترّ بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار، بل يجب عليك أن تثبت وتفهّم أنّ المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحلّ الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحدو حدوه فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتجّ به، وأن تُفرّق بين "روى المناكير" أو "يروى المناكير" أو "في حديثه نكارة" ونحو ذلك وبين قولهم "منكر الحديث" ونحو ذلك؛ بأنّ العبارات الأولى لا تقدح الراوي قدحاً يُعدّ به، والأخرى تجرحه جرحاً معتداً به؛ وألا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود أنكر ما روى في حق روايته في "الكامل" و"الميزان" ونحوهما، فإنهم يُطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرّد روايتها (٤١).

٤٠ - العبارة في الضعفاء للعقيلي ١ / ١٧٥ بنحوها، ونقلها عنه ابن حجر في هدي الساري ص ٣٤٧.

٤١ - ملخصاً من الرفع والتكميل لأبي الحسنات اللكنوي، وإن نقل أكثره عن السخاوي لكن فيه فوائد وزيادات فراجعها تاماً من ص ١٩٩-٢١١، وقد فسره القاسمي في قواعد التحديث ص ١٢٧ قال: السابع عشر وهو نوعان فرد مطلق وفرد نسبي ولكلٍ أَسَمٌ فإما الفرد المطلق فهو ما تفرّد به راوٍ واحدٍ عن جميع الرواة ثقات وغيرهم وله أربعة أحوال: حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف ويسمى شاذاً ومنكراً كما سيأتي، وحال لا يكون مخالفاً ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً فيكون صحيحاً، وحال يكون قاصراً عن هذا ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسناً، وحال يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذاً منكراً مردوداً.

قلت: معنى كلام اللكنوي أن لا يُطرح حديث المنكر ابتداءً لأنه تتفاوت أحكامه - كما أسلفت -، وهذا مثال أضربه يدل له: حفص بن سلم الفزاري أبو مقاتل السمرقندي قال فيه ابن حبان: كان يأتي بالأشياء المنكرة التي يعلم مَنْ كَتَبَ الحديث أنه ليس لها أصل يُرجع إليه! وقال الحاكم: يروي المناكير! ومع هذا قال أبو يعلى الخليلي: يُعنى بجمع حديثه (٤٢). وقال ابن رجب: "والذي يتبين من عمل الإمام أحمد أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطوهم للغفلة وسوء الحفظ ويحدثُ عن دونهم في الضَّعْفِ مثل مَنْ في حفظه شيءٌ، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبو زُرعة (٤٣)، ثم نَقَلَ عن أحمد بن سنان: كان ابن مهدي لا يترك حديث رجلٍ إلا رجلاً متهما بالكذب أو رجلاً الغالب عليه الغلط... وكذا قاله سفيان والشافعي وشعبة وغيرهم (٤٤).

ثانياً: ما يخص المروي: عَقَدَ الخطيب في "الكفاية" باباً يلزم فيه طرح المناكير من الحديث سماه: باب في وجوب أطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث (٤٥) دلل عليه بأحاديث منها: ما رواه بإسناده عن أبي أسيد - أو عن أبي حميد - أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم وتتفر منه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد فأنا أبعدم منه" (٤٦).

٤٢ - شرح العلال ص ١١٧-١١٨.

٤٣ - شرح العلال ص ١١٣. ونقل أيضاً ص ١٢٤ عن إسحاق بن منصور قلت لأحمد: متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا كان الغالب عليه الخطأ.

٤٤ - راجع شرح العلال ص ١٢١-١٢٣.

٤٥ - الكفاية ص ٢٤٩.

٤٦ - أخرجه أحمد في المسند ٣/٤٩٧، وابن حبان في الصحيح ١/٢٦٤ (٦٣)، وقال الهيثمي في المجمع ١/٣٧٦: رواه أحمد والبخاري، ورجاله رجال الصحيح، وحسنه الألباني في الصحيحة ٢/٣٦٠ (٧٣٢).

ونقل ابن رجب في "شرح العلال" أيضاً عن أحمد: "تري أن نكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر". ولربما يكون الرجل منكر الحديث فلا يمنع من كتب حديثه - كما أسلفت - لعدم تساوي من يروون المناكير في الحكم! إذ منهم من يطرح حديثه أبداً ويتم بالكذب، ومنهم من يطرح حديثه على الإطلاق دون أن يتم، ومنهم المقبولون الذين يؤخذ من حديثهم ويُطرح، ومنهم الثقات الذين يُقبل حديثهم وقد ينكرُ عليهم آحاده. ولذلك عَبَّ ابنُ رجب بقوله: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث - إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلفه- أنه لا يُتَابَعُ عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه (٤٧).

ويتبع ذلك مسألة تقوية الحديث برواية المنكر: "أما الراوي الموصوف بالنكر فلا شك في أنه يُقَوِّي؛ وذلك لأن الوصف بالنكارة، وصفٌ يلزم المروري ولا يلزم الراوي، فإذا روى راويه حديثاً لم يخالف فليس حديثه منكرًا بخلاف المتروك، فالترك وصفٌ في الراوي يلزم كل ما يرويه؛ قال التهانوي: "فتلخص منه أن قولهم منكر الحديث ونحوه لا يؤثر في رواية الراوي إلا إذا لم يتابع على روايته" (٤٨)، ويؤيده أن علماء الجرح ذكروا من ألقاظ الجرح: منكر الحديث أو حديثه منكر، وجعلوه صالحاً للاعتبار" (٤٩).

<sup>٤٧</sup> - وقال أيضاً في شرح العلال ص ٣٢٧: النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، قال: وكلام أحمد قريب من ذلك.

<sup>٤٨</sup> - القواعد للتهانوي ص ٤٠٣.

<sup>٤٩</sup> - راجع: شرح ألفية الحديث للعراقي ص ١٧٧، والرفع والتكميل ص ١٥٤. والقواعد للتهانوي ص ٢٥٨.

أما الحديث المنكر فإنه إن كان من رواية ضعيف تفرد بها فإنه من الفرد الذي لا يتقوى لأنه ليس له ما يمانئه (٥٠). ذلك لأنه فقد شرطاً من شروط الصحة والحسن وهو عدم الشذوذ، وهو أهون من عدم النكارة (٥١). لكن إن أريد بالمنكر المعنى اللغوي - أي: مجرد التفرد ولو كان ثقة - فيكون حديثه حسب قوة راويه (٥٢).

وفي ختام مقدماتي عن المنكر أريد أن أشير إلى أن الترمذي قد رَوَى في "سننه" سبعة أحاديث حكم عليها بالنكارة، ونقل حكماً عن شيخه يحيى بن سعيد القطان هو الحكم على الثامن، وإن استغربَ هو هذا الأخير . ومرادي - كما تقدم - معرفة مراد الترمذي بـ"المنكر" نظراً لتعدد أقوالهم فيه، ولقد وقفت على قول الدكتور نور الدين عتر: "يُطلق الترمذي في جامعه المنكر ويريد به: الحديث الذي تفرد به الراوي الضعيف من غير أن يكون ثمة ثقة خالفه" (٥٣)، ولم أسلم له فيما يقول، وسيكشف البحث حقيقة ذلك، والله المستعان.

٥٠ - راجع: تدريب الراوي ١/٢٣٨، والباحث الحديث ص ٦٣، وشرح النخبة ص ٢٣٩، ٢٤٠.

٥١ - قال السيوطي في تدريب الراوي ١/٦٥: إن اشتراط نفي الشذوذ - يعني في حد الصحيح - يقتضي اشتراط نفي النكارة بطريق الأولى.

٥٢ - قال ابن كثير في الباحث ص ٦٣: وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قَبِلَ شرعاً، ولا يقال له منكر وإن قَبِلَ له لُغَةً.

٥٣ - الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ص ١٩٢.

## تخريج الأحاديث

## الحديث الأول:

"حدثنا بشر بن معاذ العقدي البصري حدثنا أيوب بن واقد الكوفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "من نزل على قوم فلا يصومن تطوعاً إلا بإذنهم".

قال أبو عيسى: هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة، وقد روى موسى بن داود عن أبي بكر المنني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ نحواً من هذا، قال أبو عيسى: وهذا حديث ضعيف أيضاً، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث، وأبو بكر المنني الذي روى عن جابر بن عبد الله اسمه الفضل بن مبشر وهو أوثق من هذا وأقدم.

السنن: كتاب الصوم، باب ٧٠ باب ما جاء فيمن نزل بقوم فلا يصوم إلا بإذنهم ١٥٦/٣ (٧٨٩).

- وهو في علل الترمذي بترتيب أبي طالب القاضي ص ١٢٧ (٢١٧) وفيه: "سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر، وأيوب بن واقد روى عنه محمد بن عقبة السدوسي".

\* والحديث له طرق عن بشر بن معاذ عن أيوب:

- أخرجه ابن عدي في ترجمة أيوب بن واقد في الكامل ١/٣٥٥ (١٨٥) قال: حدثنا بكر بن عبد الوهاب القزاز حدثنا بشر بن معاذ... به ، ثم قال ابن عدي: وأيوب بن واقد عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

- وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" ١/٣١٨ (٥٣٦): ثنا إبراهيم بن عبد الله بن محمد الزبيبي بالعسكر ثنا بشر بن معاذ العقدي... به.

- وأخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" ٢٣١/١ (٣٥٧): حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ثنا بشر بن معاذ العقدي ... به.
- وأخرجه أيضًا ٣١٧/١ (٥٥٩): حدثنا أبي ومحمد بن جعفر قالوا: ثنا الحسن بن بطة ثنا بشر ... به.
- وتعب ابن القطان في "الوهم والإيهام" ٤٨٧/٢ (٤٨٥) على محمد عبد الحق الأزدي الإشبيلي ما قاله عن رواية الترمذي فقال: "رواه أيوب بن واقد وأبو بكر المدني وعمار بن سيف كلهم عن هشام عن أبيه عن عائشة، وما فيهم من يُقبل حديثه، ولم يذكر الترمذي عمار بن سيف" فقال: هكذا أورده، كأن رواية أبي بكر المدني عند "الترمذي" موصلة وليس كذلك، وإنما قال: "روى موسى بن داود عن أبي بكر المدني عن هشام"، ولم يوصل إليه الإسناد، ولا نَكَرَ مَنْ رَوَاهُ عن موسى بن داود، وأما رواية عمار فلم يعزها.
- وقال ابن طاهر المقدسي في "نخيرة الحفاظ" ٢٤٢٣/٤ (٥٦١٣): رواه أيوب بن واقد الكوفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأيوب ضعيف ولم يُتابع عليه. وقال في "معرفة التذكرة" ص ٢٣٥ (٨٩٤): فيه أيوب بن واقد الكوفي أنكر عليه هذا الحديث، ثم ضعفه لأجله.
- وقال المناوي في فيض القدير ٢٣١/٦ (٩٠٥٨): سنده ضعيف، ثم نقل سؤال الترمذي للبخاري وجوابه، ونقل عن عبد الحق: ما في رجاله من يُقبل حديثه، وعن ابن الجوزي: "حديث لا يصح".
- لكن نقل الفتّي في "تذكرة الموضوعات" ص ٤٦٣ و الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ٨٥ (٧٣) عن الصغاني: "موضوع".
- وقال الألباني في "ضعيف سنن الترمذي" ص ٩١ (١٣٠) وفي "السلسلة الضعيفة" ٢١٤/٦ (٢٧١٣): "ضعيف جدًا".



\* وفيه: أيوب بن واقد الكوفي، أبو الحسن: متروك منكر الحديث (٥٤).

وقد تابع أبو بكر الداهري أيوب بن واقد فرواه عن هشام بن عروة:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١٣٩/٤ (٩٧٥) عن أبي بكر عمرو بن عون ثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وإسماعيل الحاسب قالوا: ثنا جبارة ثنا أبو بكر الداهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "إذا ضاف أحدكم يقوم فلا يصوم إلا بإذنهم".

- وعزاه المتقي لابن عدي في "كنز العمال" ١١١/٩ (٢٥٨٩٤).

قلت: وهذه المتابعة هي التي أشار إليها الترمذي؛ وهي كلا شيء فالداهري: أبو بكر عبد الله بن حكيم الداهري الضبي (٥٥): متروك، اتهمه بعضهم. لذا فإسناده ضعيف جدًا.

٥٤ - قال يحيى بن معين في "التاريخ" برواية الثوري ١٩٨/٤ (٣٩٣٦): ليس بشيء، وقال أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" ٣١٨/٣ (٥٤١٦): ضعيف الحديث. وقال البخاري في "التاريخ الكبير" ٤٢٦/١ (١٣٧٠) وكذا في "الضعفاء الصغير" ص ١٩ (٢٨): حديثه ليس بالمعروف، منكر الحديث. وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين" ص ١٥ (٢٨): بصري ضعيف. وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٢٦٠/٢ (٩٣٤): سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، وحديثه ليس بمعروف، منكر، ثم روى قول أحمد ويحيى. ونقل العقيلي في "الضعفاء الكبير" ١١٥/١ (١٣٦) أقوال يحيى بن معين وأحمد والبخاري. وقال ابن حبان في "الضعفاء والمجروحين" ١٦٩/١ (٩٩): كان يروى المناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعتمد لها، لا يجوز الاحتجاج بروايته، ثم ذكر حديثه هنا. ونقل ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" ١٣٤/١ (٤٨٧) قول أحمد وابن أبي حاتم والنسائي ويحيى وابن حبان. ونقلها الذهبي في "ميزان الاعتدال" ٤٤٦/١ (١١١٥) وزاد عن ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. واكتفى في "المغني في الضعفاء" ص ٩٩ (٨٤١) عن ابن أبي ليلى: ضعفه. ولخص أقوالهم في "الكاشف" ٢٦٢/١ (٥٣١) فقال: "واه". وقال ابن حجر في "التقريب" ص ١١٩ (٦٣٠): متروك. وراجع ترجمته في "تهذيب الكمال" ٥٠٢-٥٠٣ (٦٣٢). وتهذيب التهذيب ٣٦٣/١ (٧٦٣).

٥٥ - قال الجوزجاني في "أحوال الرجال" ص ١٣١ (٢١٨): كذاب. وقال ابن حبان في "الضعفاء والمجروحين" ٢١/٢ (٥٥٠): كان يضع الحديث على الثقات ويروي عن مالك والثوري ومسعر ما ليس من أحاديثهم، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدر فيه. وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين ص ١١٤ (٦٦٧): ليس بثقة. وروى العقيلي في "الضعفاء الكبير" ٢٤١/٢ (٧٩٤) عن يحيى: ليس حديثه بشيء. وروى ابن أبي حاتم عن أبيه في "الجرح والتعديل" ٤١/٥ (١٨٦): الداهري: ضعيف الحديث، وقال مرة: ذاهب الحديث. وفي "الكامل" لابن عدي ١٤٠/٤ عن أحمد: يروي أحاديث منكر ليس هو بشيء. وعن السعدي: أبو بكر الداهري كذاب مصرح، ثم عقب ابن عدي ترجمته بقوله: والذي رويت للداهري من هذه الأحاديث التي ذكرتها فكلها لا يتابع أحد الداهري عليه، وله غير ما ذكرت من الحديث، كذلك أيضًا منكر

\* وله شاهد من حديث أبي هريرة:

- أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" ١٦٥/٢ (٩٦٥) و"الأوسط" ٣٣٣/٦ (٦٥٥٥) و"الدعاء" ٥٠٧/١ (١٧٩٣) قال: حدثنا محمد بن أبي غسان الفرائضي أبو غسان المصري حدثنا محمد بن عمرو بن سلمة المرادي حدثنا يونس بن تميم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من ألبسه الله نعمة فليكثر من الحمد لله، ومن كثرت ذنوبه فليستغفر الله، ومن أبطأ رزقه فليكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ومن نزل مع قوم فلا يصومن إلا بإذنهم..."

\* ومن طرق عن أبي عاتقة أحمد بن أبي غسان (٥٦) عن محمد بن عمرو... به:

- أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" ٥٨/٤٧ (٥٤٥٨).

- وعزاه الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٢٠١/٣ و١٧٩/٨ و٢٠٤/١٠ (١٧١٥٣) للطبراني في "الصغير" و"الأوسط"، قال: وفيه يونس بن تميم، وهو ضعيف.

- وعزاه المنقي في "كنز العمال" ١٣٧٦/١٥ (٤٣٦١٢) للطبراني في الأوسط ولابن عساكر.

وفيه: يونس بن تميم ضعفه الذهبي في الميزان ٣١٣/٧ (٩٩٠٩) لأجل حديثه هذا! قال: عن الأوزاعي بخبر باطل. ونقله ابن حجر في اللسان ٣٣١/٦ (١١٨٠). وابن عراق مختصراً في "تنزيه الشريعة" ص ١٣٠ (٨١).

قلت: والحديث ضعيف جداً، وقوله: "ومن نزل مع قوم فلا يصومن إلا بإذنهم" منكر؛ لأن رواه الضعيف عن هشام خالف الرواية الصحيحة التي رواها غيره عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

الحديث. وروى الخطيب في تاريخ بغداد ٤٤٦/٩ (٥٠٧٦) قول الجوزجاني: كذاب، وعنه أيضاً: متروك الحديث، وعن عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: متروك الحديث، وعن إبراهيم بن أبي طالب: متروك يتكلمون فيه. وراجع: الميزان ٨٥/٤ (٤٢٨١) واللسان ٢٧٧/٣ (١١٦٤).

٥٦ - كذا في تاريخ دمشق، وفي مختصره ٢٢٢٦/١، والراجع ما وقع عند الطبراني وفي اللسان، والله أعلم.

والنكارة التي أشار إليها الترمذي ترجع لكون الحديث يرويه راوٍ ضعيف - ورغم أنه لم يتفرد به إذ تابعه الداهري - ومع هذا فقد حكم عليه الترمذي بالنكارة.

وعليه: فليست النكارة هنا تفرد راوٍ شديد الضعف برواية، فراويه لم يتفرد به، إذ توبع عليه، ولا لمجيء شاهد له - ربما يجعل مَنْ لا تُربة له بهذا العلم يقويه لأجله - بل نكارتَه لمخالفته لما جاء بأسانيد صحيحة؛ فقد ثبت: أَنَّ مَنْ دُعِيَ لَطْعَامٍ وَكَانَ صَائِمًا أَنْ يَدْعُو لِمُضِيْقِهِ وَلَا يَلْزِمُهُ الْفِطْرُ، وَإِنْ كَانَ صَوْمَهُ غَيْرَ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ كِتَابَ الصِّيَامِ. باب ٥ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَنَزُولِ الْحِجَابِ وَإِثْبَاتِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ ١٠٥٤/٢ (١٤٣١): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ؛ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ".

قلت: هكذا رُوِيَ عن هشام من حديث أبي هريرة بأسانيد صحيحة، ثم إن له عنه طُرُق على هذا الوجه، فقد أخرجه: النسائي في السنن الكبرى كتاب ٨١ عمل اليوم والليلة باب في الصائم إذا دُعي ٢٤٣/٢ (٣٢٧٠) وأبو يعلى في المسند ٤٢٤/١٠ (٦٠٣٦)، ومع هذا لم يتفرد به هشام فقد تابعه عليه ابن سيرين وغيره؛ وراجع من تلك المتابعات: ما أخرجه الترمذي في السنن كتاب ٦ الصوم. باب ٦٤ باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة ١٥٠/٣ (٧٨٠)، وابن حبان في الصحيح ١١٩/١٢-١٢٠، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم ١٠٧/٤ (٣٣٤٨) وغيرهم.

أما حديث عائشة فإسناده ضعيف جدًا ولفظه منكر. ومراد الترمذي من النكارة هنا أن يروي شديد الضعف - وإن تابعه مثله أو من هو دونه - رواية تخالف رواية الثقات.

الحديث الثاني:

"حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيَّ يَقُولُ: كَانَتْ كِمَامُ أُنْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْحًا".

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وَعَبَدُ اللَّهِ بن بُسْرٍ بَصْرِيٌّ، هو ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بن سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ. وَ"بَطْحٌ" يَعْنِي: وَاسِعَةٌ.

السنن: كتاب ٥ اللباس باب ٤٠ كَيْفَ كَانَ كِمَامُ الصَّحَابَةِ ٢٤٦/٤ (١٧٨٢)

\* والحديث له طرق عن حميد بن مسعدة عن ابن حمران :

- أخرج عبد الكريم السمعاني في "أدب الإملاء والاستملاء" ١١٧/١: أخبرنا أبو حفص عمر بن عثمان الجنزي بمرور أبو عبد الله محمد بن عبد الرزاق المقرئ بسرخرس وأبو طاهر محمد بن محمد بن عبد الله السنجي ببلخ أنا أبو محمد عبد الرحمن بن حمد الدوني أنا أحمد بن الحسين القاضي أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الحافظ (٥٧) محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث أنا حميد بن مسعدة... به.

\* ومن طريق محمد بن حمران:

- أخرج العقبلي في "الضعفاء الكبير" ٢٣٤/٢ (٧٨٥) قال : حدثنا محمد بن يوسف الضبي قال: حدثنا محمد بن عقبة السدوسي قال: حدثنا محمد بن حمران أبو سعيد... به.

- وذكره العلاء المتقي في "كنز العمال" ١٠٥٢/٦ (١٧٤٤٩) .

والمراد من "الكُمَّة" ما قاله ابن الأثير في النهاية ٣٦٣/٤: كانت كمام أصحاب رسول الله ﷺ بطحاً، وفي رواية: أكمة، قال : هما كثرة وقلة للكلمة: الْقَلَنْسُوَّةُ، يعني أنها كانت مُنْبَطِحَةٌ غير منتصبة، انتهى. وراجع لسان العرب ٥٢٦/١٢ و٥٢٧. ولهذا نعى المباركفوري في "تحفة الأحوذى" ٣٩٠/٥-٣٩١ على من ظن أن المراد من الكُمَّة كَمَّ الثوب وكيف أن توسيعه مخالف لهدى النبي ﷺ وهدى أصحابه.

وفيه: عبد الله بن بسر السكسكي الحبراني، أبو سعيد الشامي الحمصي، ثم البصري: ضعيف<sup>(٥٨)</sup>.

وقد حكم الألباني على الحديث في "ضعيف سنن الترمذي" ص ٢٠١ (٢٩٩) بأنه: ضعيف!.

ولعل الترمذي أراد بالإنكار هنا تفرد الراوي الضعيف بما لا يعرف من رواية غيره من الثقات، أو أنه لم يبلغه بطريق موثوق أن فلان أصحاب النبي كانت هكذا، مما جعله يحكم على الحديث بالإنكار؟! لكن إن سلمنا بذلك فأين تلك الرواية الصحيحة الثابتة التي خالفها هذا الراوي ليحكم على حديثه بالإنكار؟! إلا أن يقال اشتهرت الكمام بين الصحابة والتابعين وتابعيهم على غير هذه الصفة المنبطحه فمن زعم أنها كانت منبطحه فقد خالف المشتهر من فعلهم فحديثه منكر، وهو يشبه ما مال إليه مالك في قوله بعمل أهل المدينة.

وعليه فالإنكار هنا معناها: تفرد الراوي الضعيف بما لا يعرف من رواية غيره من الثقات، والله أعلم.

٥٨ - قال يحيى بن معين في "التاريخ" برواية الدوري ٤٠٣/٤ (٤٩٨٩): شيخ شامي. وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين" ص ٦٤ (٣٤٥): ليس بثقة. وروى ابن أبي حاتم في الجرح ١٢/٥ (٥٧) عن يحيى القطان قال: لا شيء، وعن أبي حاتم: ضعيف الحديث. وترجمه العقيلي في "الضعفاء الكبير": ٢٣٤/٢ (٧٨٥) وقال بعد أن روى حديثه هذا: لا يحفظ إلا عنه. وروى ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" ١٧٣/٤ (٩٩١) قول يحيى القطان، ثم روى له أحاديث ثم قال: "ليس له غير ما ذكرت إلا اليسير من الروايات". وقال ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" ١١٦/٢ (١٩٩٢): قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الرازي والدارقطني: ضعيف. ونقله الذهبي في الميزان ٦٧/٤ (٤٢٣٠) دون قول الدارقطني. لكنه ذكر له حديثه هنا. واكتفى في "الكاشف" ٥٤٠/١ (٢٦٢٤) بنكر تضعيف ابن القطان له. وقال في "المغني في الضعفاء" ٣٣٣/١ (٣١١٣) ضعفه. وتابعه ابن حجر في التقريب ص ٢٩٧ (٣٢٣٠) فقال: ضعيف، ومع هذا فقد جعله ابن حبان في "الثقات" ١٥/٥ (٣٦٠٧). وراجع ترجمة مطولة له في "تهذيب الكمال" ١٤/١٤ (٣٣٥) و"تهذيب التهذيب" ١٣٩/٥ (٢٧٢).

## الحديث الثالث:

حدثنا يحيى بن موسى حدثنا محمد بن يعلى الكوفي حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن القرشي عن عبد الملك بن علق عن أنس بن مالك قال: قال النبي ﷺ: "تَعَشَّوْا وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ حَشَفٍ" (٥٩) فَإِنْ تَرَكَ الْعَشَاءَ مَهْرَمَةً.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ لَأَنَّا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَعَنْبَسَةُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عَلَاقٍ مَجْهُولٌ.

السنن: كتاب ٦ الأطعمة باب ٤٦ ما جاء في فضل العشاء ٢٨٧/٤ (١٨٥٦).

\* ومن طريق الترمذي أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٣٤/٢: أنبأنا الكروخي أنبأنا الأزدي والغورجي قالوا: أنبأنا ابن الجراح حدثنا المحبوبي حدثنا الترمذي... به.

\* ومن طرق عن محمد بن يعلى عن عنبسة عن ابن علق... به:

- أخرجه أبو يعلى في "المسند" ٣١٤/٧ (٤٣٥٣): حدثنا محمد بن بحر حدثنا محمد بن يعلى... به.

\* ومن طريق أبي يعلى:

- أخرجه ابن عدي في "الكامل": ٢٦٢/٥ (١٦٠٤) حدثنا أحمد بن علي بن المثنى قال: ثنا محمد بن بحر البصري قال: ثنا محمد بن يعلى... به.

- ورواه المزي في "تهذيب الكمال" ٣٧٧/١٨ (٣٥٤٧): أخبرنا أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد قال: أنبأنا أبو روح عبد المعز بن محمد الهروي قال: أخبرنا تميم بن أبي سعيد الجرجاني قال: أخبرنا أبو سعد الكنزودي قال: أخبرنا أبو عمرو ابن حمدان قالوا: أخبرنا أبو يعلى الموصلي... به.

\* ومن طريق محمد بن إبراهيم عن محمد بن بحر عن محمد بن يعلى :

٥٩ - قال ابن الأثير في النهاية ٩٧٠/١: "الحشف: اليابس الفاسد من التمر".

- رواه المزي في "تهذيب الكمال" ٣٧٧/١٨ (٣٥٤٧): أخبرنا به أبو إسحاق ابن الدرجي قال: أنبأنا أبو جعفر الصيدلاني قال: أخبرنا أبو علي الحداد قال: أخبرنا أبو نعيم الحافظ قال: حدثنا محمد بن إبراهيم... به.

\* وفيه: محمد بن يعلى السلمي، أبو علي الكوفي، لقبه زنبور: ضعيف تركوه لكونه جَهْمِيًّا<sup>(١)</sup>، وقد تُوْبِعَ عليه:

\* فمن طُرُقٍ عن عَنبِسة عن ابن علاق:

- أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١١/٢ (١٥٠٥) قال: قرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطمعة فانتهى إلى حديث كان حدثهم قديماً إسماعيل بن أبان الوراق عن عنبسة بن عبد الرحمن... ثم قال أبو زرعة: هذا حديث ضعيف ولم يقرأ علينا.

- وأخرجه الطبراني في الأوسط ٣٥٠/٦ (٦٥٩٥) حدثنا محمد بن جعفر ثنا يحيى بن أيوب المقابري ثنا ابن السماك نا عنبسة بن عبد الرحمن... به.

- وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٤٢٨/١ (٧٣٥) أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد الجواليقي إجازة أبنا أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن أحمد المرهبي أبنا

<sup>١</sup> - قال البخاري في "الضعفاء الصغير" ص ١٠٥ (٣٤١) و"الأوسط" ٣١٨/٢ (٢٧٤٨): يتكلمون فيه. لكنه سكت عنه في "التاريخ الكبير" ٢٦٨/١ (٨٦١). وروى ابن أبي حاتم في "الجرح" ١٣٠/٨ (٥٨٧) عن أبيه: هو متروك الحديث. وفي "العلل" له ٢٥٢/٢ (٢٢٤٧) كان جَهْمِيًّا. وروى العقيلي في "الضعفاء الكبير" ١٤٩/٤ (١٧١٨) عن البخاري: ذاهب الحديث. وروى ابن عدي في "الكامل" ٢٦٧/٦ (١٧٥١) عن البخاري: يتكلمون فيه، ثم روى له ابن عدي حديثاً وحكم عليه بالنكارة، وختم ترجمته بقوله: "لا يتابع على حديثه"، ونقل ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" ١٠٨/٣ (٣٢٥٣) قول أبي حاتم وابن حبان، وعن الخطيب: ضعيف. وقال ابن حبان في "الضعفاء" ٢٦٧/٢ (٩٥١): كان ممن يخطئ حتى يجيء بما يحدث به مقلوباً فإذا سمعه من الحديث صناعته علم أنه معمول أو مقلوب، فلا يجوز الاحتجاج به. ونقل الذهبي في "الميزان" ٣٧٣/٦ (٨٣٤٥) قول البخاري وابن أبي حاتم، ونقل قول الخطيب والنسائي. وقال في "الكاشف" ٢٣٢/٢ (٥٢٣١): متروك. ورغم أن العجلي عدّه في نقاته ٢٥٦/٢ (١٦٦٢) إلا أنه قال: "كتبت عنه"، ترك الناس حديثه، ويقال أنه جهمي. لهذا اكتفى ابن حجر في التقريب ص ٥١٤ (٦٤١٢) بقوله: ضعيف! وليس يراجع بل هو ضعيف جداً. وراجع ترجمته في تاريخ بغداد ٤٤٨-٤٤٧/٣ (١٥٧٨) وتهذيب الكمال ٤٥/٢٧-٤٨ (٥٧١٣) وتهذيب التهذيب ٤٧٠/٩ (٨٧٧).

الشجاعى - وهو أبو علي الحسن بن الطيب - ثنا قتيبة - هو ابن سعيد - ثنا عبدة بن الحارث عن عنبسة بن عبد الرحمن عن علاق... به.

قلت: وفيه سقط إنما هو عن ابن علاق.

- وأشار المزي في تهذيب الكمال ٣٧٧/١٨ (٣٥٤٧) إلى أن له طرقاً أخرى عن عنبسة فقال: رواه غسان بن مالك بن عباد السلمى وإسماعيل بن أبان الوراق ومحمد بن صبيح بن السماك عن عنبسة بن عبد الرحمن قال غسان وإسماعيل: عن علاق بن أبي مسلم، وقال ابن السماك: عن مسلم عن أنس.

\* وفيه: عبد الملك بن علاق: مجهول<sup>(١١)</sup>.

\* وللحديث طريق أخرى عن عنبسة عن موسى بن عقبة عن ابن أنس عن أبيه :

- فقد أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٩٤/٤ (١١٢١) ثنا عبد الله بن وهيب الغزي بغزة قال ثنا محمد بن عبيد الإمام الغزي قال ثنا عبد الرحمن بن مسهر البغدادي عن عنبسة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن ابن أنس بن مالك عن أبيه أن النبي ﷺ قال: "الهندباء من الجنة"، وقال رسول الله ﷺ:

"تعشوا فإن ترك العشاء مهزمة، تعشوا ولو بكف من حشف".

- وكرره في الكامل ٢٦٢/٥ (١٦٠٤) حدثنا عبد الله بن وهيب الغزي... به.

\* وفيه: عنبسة بن عبد الرحمن بن سعيد بن العاص القرشي الأموي (و قيل: عنبسة بن أبي عبد الرحمن)، وهو متروك، اتهمه بعضهم<sup>(١٢)</sup>.

<sup>١١</sup> - نقل ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" ١٥١/٢ (٢١٧٧) قول الترمذي: مجهول، وعن الأزدي: متروك

الحديث. ونقله الذهبي في "الميزان" ٤٠٥/٤ (٥٢٣٥). وقال بجهالته المزي في تهذيب الكمال ٣٧٧/١٨ (٣٥٤٧). والذهبي في الكاشف ٦٦٧/١ (٣٤٦٩) وابن حجر في التقريب ص ٣٦٤ (٤٢٠١).

<sup>١٢</sup> - قال الدورى في "التاريخ" عن ابن معين ٤١٤/٤ (٥٠٤٠): هؤلاء الشيوخ.. حديثهم ليس بشيء عنبسة بن عبد

الرحمن الذي يروى عنه الوليد بن مسلم وغيره. وفي سؤالات البرذعي لأبي زرعة ص ٧٠٤: اضرب على حديثه.

وقال البخاري في التاريخ الكبير ٣٨/٧ (١٦٩): تركوه. وقال النسائي في الضعفاء والمتروكين ص ٧٦ (٤٢٨):

متروك الحديث. وروى العقيلي في الضعفاء الكبير ٣٧٦/٣ (١٤٠٥) قول البخاري، وعن عبد الصمد بن عبد الوارث أنه



\* وقد تابع يعقوب ابن القرشي عنبسة على هذه الرواية:

- فأخرجها ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد - كما في اللآئى المصنوعة ٢/٢١٦-٢١٧  
- قال: قرأت على أبي بكر محمد بن حامد الضرير المقرئ بأصبهان عن أبي نصر  
أحمد بن عمر الغازي حدثنا أبو القاسم أحمد بن علي النيسابوري حدثنا أبو أحمد عبد  
الله بن أحمد بن أبي مسلم الفرضي حدثنا عبد الصمد بن علي الطستي حدثنا يعقوب ابن  
القرشي عن موسى بن عقبة عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ترك  
العشاء مهزلة، تعشوا ولو بكف من حشف".

- لذا دافع السيوطي لما نقلها عن كونه موضوعاً قال: ووجدت لحديث أنس طريقاً آخر  
فذكرها!

قلت: يعقوب ابن القرشي وكذا الراوي عنه عبد الصمد بن علي، لم أفهم على ترجمة  
الأحدهما.

- وذكره ابن طاهر المقدسي في ذخيرة الحفاظ ٢/١١٥٦-١١٥٧ قال: رواه عنبسة بن  
عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن أنس وعنبسة متروك الحديث، وقال مرة أخرى

كان يضعف عنبسة. وروى له العقيلي حديثين ثم قال: لا يتابع عليهما. وتردد ابن أبي حاتم فترجمه في موضعين ففي  
الجرح ٦/٤٠٣ (٢٢٤٧) قال: عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة القرشي من آل سعيد بن العاص. روى عن يحيى بن  
معين: لا شيء، وعن أبيه: متروك الحديث كان يضع الحديث، وقال: لم نكتب عنه على العمدة. ثم ترجمه ٦/٤٠٣  
(٢٢٤٩) قال: سألت أبي عنه فقال: هو ضعيف الحديث، وعن أبي زرعة: منكر الحديث واهي الحديث. ثم عقب بقوله:  
أحسب أن عنبسة بن عبد الرحمن هذا هو القرشي الذي يحدث عن شيبان بن بشر. فكأنه يرى أنهما واحد. وروى ابن عدي  
في الكامل ٥/٢٦١-٢٦٢ (١٤٠٦) قول البخاري والنسائي، وعن يحيى: لا أعرفه، ثم روى له ابن عدي أحاديث ثم قال:  
منكر الحديث. وقال ابن حبان في الضعفاء والمجروحين ٢/١٧٨-١٨٠ (٨١١): صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له  
مقلوب، لا يحل الاحتجاج به. ونقل أبو نعيم في الضعفاء ص ١٢٥ (١٨٣) قول البخاري. ونقله الذهبي في الكاشف ٢/١٠٠  
(٤٣٠٣) دون عزوه للبخاري. ونقل الذهبي في الميزان ٥/٣٦٢-٣٦٤ قول البخاري تركوه، وأيضاً: ذاهب الحديث، وعن  
أبي حاتم: كان يضع الحديث. لذا نقله سبط ابن العمري وجعله في الكشف الحثيث ص ٢٠٤ (٥٧٩). وفي التقريب  
ص ٤٣٣ (٥٢٠٦): متروك، رماه أبو حاتم بالوضع. وراجع: الضعفاء لابن الجوزي ٢/٢٣٥ (٢٦١٧)، وتهذيب  
الكامل ٢٢/٤١٦-٤١٨ (٤٥٣٦)، وتهذيب التهذيب ٨/١٤٣ (٢٨٨)، واللسان ٧/٣٢٩ (٤٣١١).

عن عبد الملك بن علاق بن أنس، وأعاده في ترجمة عبد الرحمن بن مسهر عن  
عنبسة هذا وعبد الرحمن متروك الحديث.

- قال ابن الجوزي في الموضوعات ٢/٢٣٥ قال: أما عنبسة فقال يحيى: ليس بشيء،  
وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: لا  
أصل لهذا الحديث.

- وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٢٥٧-٢٥٨ (٣٣٨) للترمذي ونقل قوله، ثم  
قال: وهو عند أبي نعيم في الحلية من جهة ابن السماك حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن  
فقال عن مسلم بدل عبد الملك ولفظه: "لا تَدْعُوا عَشَاءَ اللَّيْلِ ولو بكف من حشف، فإن  
تركه مهرمة"، ورواه القضاعي من جهة عتبة<sup>(٦٣)</sup> بن الحارث عن عنبسة فقال: عن  
عبد الرحمن بن علاق بن أبي مسلم بدل عبد الملك، ولفظه كالأول.

- وعزاه ابن عراق في تنزيه الشريعة ٢/٢٥٩ للترمذي ونقل قوله فيه، ثم ذكر شاهده  
من حديث جابر وعزاه لابن ماجه، وقال: بسند ضعيف. وكذا الشوكاني في الفوائد  
المجموعة ص ١٥٧ (١١). وعزاه المتقي الهندي في كنز العمال ١٠/٨٨ (٢٨٢٨٩)  
للترمذي ونقل قوله فيه. وعزاه ملا علي القاري في "الأسرار المرفوعة" ص ١٥٩  
(١٣٦) للترمذي ونقل قوله فيه، وعَقَّبَ بقوله: ففي الجملة له أصل كما لا يخفى،  
واكتفى الحوت في "أسنى المطالب" ص ١١٢ (٤٩٦) بقول الترمذي: منكر، وقال  
المباركفوري في تحفة الأحوذى ٥/٤٧٩ بعد نقل قول الترمذي أنه تقرد به الترمذي  
من بين أصحاب الكتب الستة.

- وتجاوز بعضهم فعد الحديث موضوعاً كالصغاني في "الموضوعات"، والفتني في  
"تذكرة الموضوعات" ص ٧٨ (١٤١). ونقله المقدسي ص ١٠٥٤ وتعبه بقوله: فيه  
نظر، وكذا السخاوي في "المقاصد" ص ٢٥٨. والسيوطي في "الدرر المنتثرة" ص ١٦٩

<sup>٦٣</sup> - كذا قال، وفي المطبوع في مسند الشهاب: عبيدة.

وتعقبه على الروايتين فقال: وسندهما ضعيف. ونقل المناوي في الفيض ٢٥١/٣ (٣٣١٨) عن الزين - العراقي -: ومدار الحديث على عنبة هذا، ومن ثمَّ حَكَمَ ابنُ الجوزي بوضعه وكذا الصغاني، وتعقبه المؤلف - السيوطي - فلم يأت إلا بما حصله أن له شاهداً. ثم اعترض على الصغاني بوضعه بقوله: وفيه نظر... ثم قال: وله شاهد عن جابر.

- وقال الألباني في "ضعيف سنن الترمذي" ص ٢١٠ (٣١٥) ضعيف. لكن قال في السلسلة الضعيفة ٢٣٥/١ (١١٦) ضعيف جداً!! وورد من حديث جابر بلفظ: "لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر؛ فإن تركه يهرم". وهو ضعيف جداً أيضاً. قلت: في الحديث رجلان حديثهما منكر، وقد تحمل هذه النكارة على كليهما؛ لكن اكتفاء الترمذي بغمز عنبة يجعله يحمل تبعته، والحديث إسناده منكر متروك، والله أعلم. \* وللحديث شاهد من حديث جابر:

- أخرجه ابن ماجه في السنن ١١١٣/٢ (٣٣٥٥) قال: حدثنا محمد بن عبد الله الرقي حدثنا إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه المخزومي حدثنا عبد الله بن ميمون عن محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر؛ فإن تركه يهرم".

- قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٩٦/٣ في إسناده إبراهيم بن عبد السلام وهو ضعيف. وينحوه قال السيوطي في شرح سنن ابن ماجه ٢٤٠/١ (٣٣٥٥) وابن عراق في تنزيه الشريعة ٢٥٩/٢ (٩١) والمنقي في كنز العمال ٨٨/١٠ (٢٨٢٩٠).

- ونقل الزركشي في التذكرة ص ١٤٧ قال الصغاني نكره القضاء وهو حديث موضوع... وفي إسناده إبراهيم بن عبد السلام وهو ضعيف يسرق الحديث. ونقل السخاوي في المقاصد ص ٢٥٨ حكم الصغاني بالوضع، وعنه العجلوني في كشف الخفاء ٣٦٦/٢ (٩٩٥) وفيه نظر.

- وقال الألباني في "ضعيف سنن ابن ماجه" ص ٢٧١ (٣٣٦٤): ضعيف جدًا. ومداره على إبراهيم بن عبد السلام المخزومي وهو ضعيف اتهم بسرقة الحديث<sup>(٦٤)</sup>، وحكم الصغاني عليه بالوضع، وموافقة الشوكاني له بعيدة! وإنما الحديث ضعيف جدًا؛ فقد سرقه إبراهيم من عنبسة بن عبد الرحمن ولم يضعه، ثم إنه لا قيمة للشاهد في رفع درجة الحديث ويبقى الحكم على الرواية الأولى كما هو! فهو منكر متروك، وإنما اكتسب النكارة من رواية راوٍ شديد الضعف يروي المناكير. وعليه فمراد المنكر عند الترمذي هنا: تفرد الراوي شديد الضعف بالرواية. ولا اعتبار لمتابعة يرويها عنه مجهول يُتهم بسرقة الحديث.

الحديث الرابع:

حدثنا الفضل بن الصَّبَّاحِ بَعْدَادِيٌّ حدثنا سَعِيدُ بن زَكَرِيَّا عن عَنبَسَةَ بن عبد الرحمن عن مُحَمَّدِ بن زَادَانَ عن مُحَمَّدِ بن الْمُنْكَدِرِ عن جَابِرِ بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ "السَّلَامُ قَبْلَ الْكَلَامِ"، وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عن النبي ﷺ قال: "لَا تَدْعُوا أَحَدًا إِلَى الطَّعَامِ حَتَّى يُسَلَّمَ".

قال أبو عيسى: هذا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَمْ نَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: عَنبَسَةُ بن عبد الرحمن ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ ذَاهِبٌ، وَمُحَمَّدُ بن زَادَانَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ ٤٣ الْإِسْتِذَانِ عن رسول الله ﷺ بَابُ ٦٠ مَا جَاءَ فِي السَّلَامِ قَبْلَ الْكَلَامِ السَّنَنِ ٥٩/٥ (٢٦٩٩).

<sup>٦٤</sup> - قال ابن عدي في الكامل ٢٥٩/١ (٥١): ليس بمعروف، حدث بمنكير، وعندي أنه يسرق الحديث، وختم ترجمته

بقوله: هو في جملة الضعفاء من الرواة. ونقله المزي في تهذيب الكمال ١٣٨/٢ (٢٠٦) والذهبي في الكاشف

١/٢١٧ (١٦٨) وابن حجر في التهذيب ١/١٢٢ (٢٥١) وزاد: وفي سوالات الحاكم للدارقطني: ضعيف ونكره ابن

حبان في الثقات.

\* ومن طريق الترمذي:

- أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٧٢٠/٢ (١١٩٧) قال: أنا الجراحي قال : نا المحبوبي قال حدثنا الترمذي... به ، ثم قال: هذا حديث لا يصح، أما عنبسة فقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث. وأما محمد بن زاذان فقال البخاري: لا يكتب حديثه.

\* ومن طرق عن الفضل بن الصباح:

- أخرجه أبو يعلى في المسند ٤٨/٤ (٢٠٥٩) حدثنا الفضل بن الصباح حدثنا سعيد بن زكريا... به.

- ومن طريق أبي يعلى: أخرجه المزي في تهذيب الكمال ٤٣٨/١٠ (٢٢٧٢) أخبرنا أحمد بن هبة بن أحمد قال: أنبأنا عبد المعز بن محمد الهروي قال: أخبرنا تميم بن أبي سعيد بن أبي العباس الجرجاني قال: أخبرنا أبو سعد الكنجرودي قال أخبرنا أبو عمرو ابن حمدان قال: أخبرنا أبو يعلى الموصلي... به.

- وأخرجه ابن عدي في ترجمة محمد بن زاذان في "الكامل" ٢٠٤/٦ (١٦٧٨) أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا الفضل بن الصباح... به.

قال الشيخ: ومحمد بن زاذان هذا مضطرب الحديث، ولا أعلم يرويه عنه غير عنبسة بن عبد الرحمن القرشي، وعنبسة ضعيف وقال في أحاديثه غير ما ذكرت... ولا أدري هذا الاضطراب من عنبسة أو من محمد بن زاذان ولمحمد غير ما ذكرت وكلها مضطربة.

وقال أيضاً: محمد بن زاذان منكر الحديث لا يكتب حديثه، سمعت ابن حماد ينكره عن البخاري.

- وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان ٣٩/٢ (١٠١٣) حدثنا محمد بن إبراهيم بن علي ثنا عبد الله بن جعفر اليزدي ثنا محمد بن بسام الجرجاني ثنا عبد المؤمن بن عيسى الجرجاني ثنا الفضل بن الصباح النهاوندي...

\* ومن طرق عن عَنبَسَةَ بن عبد الرحمن:

- أخرجه ابن جميع في "معجم الشيوخ" ٣٧٨/١ (٣٧١) قال: حدثنا ياسين بن يوسف المصيصة قال حدثنا يوسف بن سعيد بن مسلم قال حدثنا خالد بن عمرو قال حدثني عنبسة... به.

- وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٥٦/١ (٣٤) قال: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد الصفار أبنا أحمد بن محمد بن زياد ثنا إبراهيم بن الوليد الجشاش ثنا غسان بن مالك البصري ثنا عنبسة بن عبد الرحمن...

- والحديث ذكره ابن القطان في الوهم والإيهام ١٨١/٥ (٢٤١٠) وضعفه بتضعيف الترمذي له لأجل عنبسة بن عبد الرحمن قال: وأحسن من هذا ما ذكر أبو أحمد من حديث عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله: "السلام قبل السؤال من بدأكم بالسؤال قبل الكلام فلا تجيبوه".

- ونقل ابن الملقن في البدر المنير ١٧/٧ (٤٢٣) قول الترمذي، وأنه في المصابيح... ثم ذكر أن بعض حفاظ بغداد حكموا عليه بأنه حديث موضوع.

- وعزاه ابن حجر في التلخيص الحبير ٥٧/٣ للترمذي من حديث جابر وقال إنه منكر، وحكم عليه ابن الجوزي بالوضع، وذكره ابن عدي في ترجمة حفص بن عمر الأبلبي - وهو متروك - بلفظ: "السلام قبل السؤال من بدأكم بالسؤال فلا تجيبوه". وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة ٣٩٠/١ (٥٦٦) للترمذي ونقل قوله فيه ولأبي يعلى والقضاعي. وذكر العجلوني في كشف الخفاء ٥٥٠/١-٥٥١ (١٤٨٣) نحو قول السخاوي السابق، ثم نقل عن النووي في "الرؤضة" و"الأذكار" أنه حديث ضعيف.

- وعزاه السيوطي في "الدرر المنتثرة" ص ٢٧٣ للترمذي وسكت عنه. وهو ما أثار عليه حفيظة المناوي! في الفيض. ونقل المباركفوري في تحفة الأحوذى ٣٩٨/٧ قول الترمذي وقول الحافظ في التلخيص.

- وعزاه المنقي في كنز العمال ٢٢٩/٩ (٢٥٢٩١) للترمذي عن جابر ونقل قوله: منكر. وقال الحوت في أسنى المطالب ص ١٦٣-١٦٤ (٧٧٨) خرجه الدميري وأبو يعلى وقال إنه منكر.

- وحكم عليه ابن طاهر المقدسي في "تذكرة الموضوعات" ص ١٢٥٧ بالوضع.

- وقال الألباني في "ضعيف الجامع" رقم ٣٣٧٣ و ٣٣٧٤ : موضوع.

وفيه: مُحَمَّدُ بْنُ زَادَانَ الْمَدَنِيِّ وَيُقَالُ: الشَّامِيُّ (٦٥): منكر الحديث، متروك.

وفيه: عَنَبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ وَهُوَ مَتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

ملحظٌ مهم: رغم ما قيل في محمد بن زاذان وعنبسة فقد أخرج الترمذي لهما في "السنن" ٦٧/٥ (٢٧١٤) حديثاً آخر وحكم عليه بالغرابة (٦٦)! وقال: هذا حديث غريب

<sup>٦٥</sup> - قال البخاري في التاريخ الكبير ٨٧/١ (٢٤٢) والضعفاء الصغير ص ١٠٠ (٣١٩): منكر الحديث لا يكتب حديثه. وقال ابن أبي حاتم في الجرح ٢٦٠/٧ (١٤٢١) سألت أبا عنه فقال: متروك الحديث ولا يكتب عنه. وفي سؤالات البرذعي ص ٦٥٣: منكر الحديث. وروى العقيلي في الضعفاء الكبير ٤/٦٩ (١٦٢٣) قول البخاري. وكذا ابن عدي في الكامل ٤/٦ (١٦٧٨) ثم روى حديثه بما سبق، وعلق على ترجمته بقوله: محمد بن زاذان هذا مضطرب الحديث ولا أعلم يرويه عنه غير عنبسة بن عبد الرحمن القرشي، وعنبسة ضعيف، وفي أحاديثه غير ما ذكرت... ولا أدرى هذا الاضطراب من عنبسة أو من محمد بن زاذان ولمحمد غير ما ذكرت وكلها مضطربة. وقال أبو نعيم في "الضعفاء" ص ١٤٠ (٢١٥): منكر الحديث. ونقل ابن الجوزي في الضعفاء ٥٨/٣ (٢٩٧٩) قول البخاري والترمذي، وعن الدارقطني: ضعيف. ونقل المزي في تهذيب الكمال ٢٥/٢٠ (٥٢١٦) أقوال البخاري وأبي حاتم وابن عدي. ونقل الذهبي في "الكاشف" ١٧١/٢ (٤٨٤٩) قول البخاري. ونقل ابن حجر في "التهذيب" أقوالهم، وعن المساجي: لا يكتب حديثه، وعن ابن معين: ليس حديثه بشيء، ونقل قول الترمذي والدارقطني. لذا قال في "التقريب" ص ٤٧٨ (٥٨٨٢): "متروك". وفرق بعضهم بين محمد بن زاذان الشامي ومحمد بن زاذان المدني، لكن رجح الذهبي في "الميزان" ١٤٦/٦-١٤٧ إلى أنهما واحد.

لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهو إسناد ضعيف و عنبة بن عبد الرحمن و محمد بن زاذان يضعفان في الحديث. وجعله ابن الجوزي في الموضوعات ١٨٩/١ ووافقه الألباني في "ضعيف سنن الترمذي" ص ٣٢٤ (٥١٣).

\* وللحديث شاهد من حديث ابن عمر أخرجه ابن عدي في الكامل والطبراني في الأوسط :

أخرجه ابن عدي في الكامل ٥/٢٩١ (١٤٢٩) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الخالق ثنا السري بن عاصم ثنا حفص بن عمر الأيلي ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "السلام قبل السؤال فمن بدأكم بالسؤال قبل السلام فلا تجيبوه".

وفيه حفص بن عمر الأيلي تركوه ومنهم من كذبه (٦٧).

\* والحديث حسنه أقوام لأجل شاهد من حديث ابن عمر:

- نقل ابن الملقن في البدر ٧/١٧ (٤٢٣) عن عبد الحق في أحكامه أنه أحسن منه حديث جابر، وعزاه لابن عدي، من طريق حفص بن عمر الأيلي قال أبو حاتم: كان شيخاً كذاباً. وراجع خلاصة البدر المنير له ٢/١٠٢ (١٦٣٧). ونقل هذا التحسين المناوي في فيض القدير ٤/١٥٠، ونقل عن ابن حجر هذا إسناد لا بأس به. وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة ١/٣٩٠ (٥٦٦) لأبي نعيم في الحلية وابن السني في

٦٦ - السنن كتاب الاستئذان: باب ١ ما جاء في ترتيب الكتب حدثنا قتيبة حدثنا عبيد الله بن الحرث عن عنبة عن محمد بن زاذان عن أم سعد عن زيد بن ثابت قال: دخلت على رسول الله ﷺ وتبين يديه كاتب فسعته يقول: "ضع القلم على أذنك فإنه أذكرك للمملي".

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وهو إسناد ضعيف وعنبة بن عبد الرحمن ومحمد بن زاذان يضعفان في الحديث. السنن ٥/٦٧ (٢٧١٤).

٦٧ - راجع خلافهم مفصلاً عند ابن حجر في التهذيب ٢/٣٥٣ (٧١٨) وقد روى ابن أبي حاتم عن أبيه في الأيلي في الجرح ٣/١٨٣ (٧٨٩) كان شيخاً كذاباً. وقال في المعنى ٣/١٨٢ (٨٧٣) لين الحديث.



عمل اليوم والليلة قال: من حديث بقیة عن عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: "من بدأكم بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه"، ورجاله من أهل الصدق لكن بقیة مدلس وقد عنعنه - وإن ذكر السخاوي بعده متابعه حفص بن عمر الأيلي ونقل تكذيبه- ، وقد حسنه أيضاً الألباني في صحيح الجامع (٦١١٢).

\* وضعفه آخرون:

- قال ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ ١٤٩٤/٣: رواه عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر وهذا عن نافع تفرد به عبد العزيز وأورده في ترجمة محمد بن زاذان عن محمد بن المنكدر عن جابر ومحمد هذا قال البخاري: لا يُكتب حديثه، والحديث منكر. وذكره ابن القطان في الوهم والإيهام ١٨١/٥ وقال في حفص بن عمر الأيلي: كان شيخاً كذاباً. وعزاه المناوي في التيسير ٧٣/٢ لأحمد وابن النجار. وعزاه المتقي في كنز العمال ٥٢/٩ (٢٥٢٩٢) لابن النجار وحده بلفظ: "السلام قبل السؤال" لابن النجار عن عمر.

قلت: كيف يكون حديث ابن عمر أحسن منه وقد رواه كذاب! ومع هذا يسكت عليه ابن الملقن ويحسنه ابن حجر والمناوي والألباني! أما ما أشار إليه الحفاظ أنه من رواية بقیة فبقیة يدلس فيفحش في التدليس ولعله دلسه عن حفص بن عمر فإنني لا أعلم لبقیة سماعاً من عبد العزيز بن أبي رواد، فحديث ابن عمر هذا شديد الضعف كحديث جابر، والله أعلم.

وأما مراد الترمذي من النكارة هنا فهي: تفرد شديد الضعف عن مثله دون وجود ما يؤيد روايته، ولا اعتبار لمتابعة ضعيف كبقية له، والله أعلم.

الحديث الخامس:

حدثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ عَنْ حَمَزَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَتَبَ أَحَدُكُمْ كِتَابًا فَلْيَتَرْتَبُهُ فَإِنَّهُ أَنْجَحٌ لِلْحَاجَةِ".

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، لَمْ نَعْرِفْهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.  
قال: وَحَمْزَةٌ هُوَ عِنْدِي بِنِ عَمْرِو النَّصِيبِيِّ، هُوَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ.  
السنن: كتاب الاستئذان عن رسول الله ﷺ بَاب مَا جَاءَ فِي تَتْرِيبِ الْكِتَابِ ٦٦/٥  
(٢٧١٣).

\* ومن طريق الترمذي:

- أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٩٠ أنا الكروخي قال أنا أبو عامر الأزدي  
وأبو بكر الغورجي قالوا: أنا الجراحي قال أنا المحبوبي قال أنا الترمذي... به.  
\* ومن طريق شبابة بن سوار عن حمزة بن أبي حمزة:

- أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢/٢٠٨ (١٤٧٥) محمد بن مندويه الغزال حدثنا  
أبو جعفر أحمد ابن إبراهيم بن يوسف ثنا محمد بن مندويه الغزال ثنا يحيى بن حاتم  
العسكري ثنا شبابة بن سوار... ، وزاد: "وفي التراب بركة".  
- وأخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ١/١٧٤ قال: أخبرنا أبو الرجاء يحيى  
بن عبد الله بن أبي الرجاء الأصبهاني بها ثنا أبي إملاء أنا أبو منصور محمد بن عبد  
العزیز بن محمد ثنا عبد الله بن جعفر ثنا يحيى بن حاتم العسكري ثنا شبابة بن  
سوار... به.

\* ومن طريق حمزة بن أبي حمزة:

- أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٩٠ أنبأنا عبد الوهاب بن المبارك قال أنا  
محمد بن المظفر قال أنا أبو الحسن العتيقي قال أنا يوسف بن الدخيل قال أنا أبو جعفر  
العقيلي قال أنا يحيى بن عثمان قال أنا علي بن معبد بن شداد قال أنا خالد بن حبان  
الرقبي عن حمزة بن أبي حمزة... بلفظ: "تربوا الكتاب فإنه أعظم للبركة وأنجح  
للحاجة".

- وعزاه التَّبْرِيْزِيّ في "مشكاة المصابيح" ١٣٢٠/٣ (٤٦٥٧) والبُوصيري في مصباح الزجاجاة ١٢٥/٤ والمنقي في كنز العمال ٢٢٠/٦ (١٦٧٩٨) والمنائي في فيض القدير ١/ (٤٣٢) وفي التيسير ١٢٦/١ للترمذي، ونقلوا استنكاره.

- وقد أخرج السمعاني في أدب الإماء والاستملاء ١٧٣/١ وابن الجوزي في العلل المتناهية ٩٣/١ بإسنادهما عن ابن عبد الوهاب الحنبلية قال: كنت في مجلس بعض المحدثين ويحيى بن معين إلى جنبي فكتبت صحفاً فذهبت لأتريه فقال لي: لا تفعل فإن الأرضة أسرع إليه! قال: فقلت له: الحديث عن النبي ﷺ: "اتربوا الكتاب فإن التراب مبارك وهو أنجح للحاجة"؟ فقال: ذلك إسناد لا يسوى فلساً!

- لكن السخاوي عزا في فتح المغيث ٢٠٨/٢-٢٠٩ قول يحيى السابق للخطيب في "الجامع"، وكذا نقله العجلوني في كشف الخفاء ١٠٠/١ (٢٥٧) وقال أيضاً: وهو منكر كما قال الامام أحمد.

- قال ابن الجوزي في العلل المتناهية ٩٢/١-٩٣: ليس في هذه الأحاديث ما يصح عن رسول الله ﷺ! أما حديث جابر: ففي الطريق الأول والثاني بقية، وكان مدلساً يروي عن الضعفاء والمجاهيل! رواه عن عمر بن أبي عمر وهو مجهول، وأما الطريق الثالث والرابع: ففيهما حمزة بن أبي حمزة النصيبى قال يحيى: لا يساوي فلساً، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن عدي: يضع الحديث، وأما حديث ابن عباس: فرواه بقية عن ابن جريج قال ابن حبان: يجوز أن يكون قد سمعه من رجل ضعيف عن ابن جريج فيدلس ويذكر ابن جريج. قال: والحديث موضوع.

- ونقل السخاوي في فتح المغيث ٢٠٨/٢ عن العقيلي: لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد، بل قال ابن حبان: إنه موضوع. وقد اعترض السخاوي بأن الترمذي قال: إنه منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وعقب: وقد رواه ابن ماجة في الأدب في سننه،

وأن في الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وعن الحجاج بن يزيد عن أبيه. وراجع تخريج السخاوي للحديث في المقاصد ص ٩٢-٩٣ (٧٤).

والحديث مداره على: حمزة بن أبي حمزة الجعفي الجزري النصيبي ، وهو: متروك منهم بالوضع<sup>(٦٨)</sup>.

- وتساهل الألباني في "ضعيف سنن الترمذي" ص ٣٢٤ (٥١٢)، وفي "الضعيفة" ٢٢٣/٤ (١٧٣٨) فقال: ضعيف! والصواب أنه ضعيف جدًا ونكارة لفظه بينة.

وقد تابع بقية: حمزة بن أبي حمزة بأحد شيوخ المجهولين فغير اسمه على وجوه.

\* فمن طرق عن بقية عن عمر بن عمر عن أبي الزبير عن جابر:

- أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب الأدب باب ترتيب الكتاب ١٢٤٠/٢ (٣٧٧٤) حدثنا

أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا بقية أنبأنا أبو أحمد الدمشقي<sup>(٦٩)</sup> عن

أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: "تربوا صحفكم أنجح لها، إن التراب مبارك".

<sup>٦٨</sup> - قال ابن معين كما في رواية الدوري ٤٨٦/٤ (٥٤٠٩): ليس يسوى فلنا. وقال البخاري في الضعفاء الصغير ص ٣٥ (٨٨) والتاريخ الكبير ٥٣/٣ (٢٠٠): منكر الحديث. ورواه العقيلي في الضعفاء ٢٩٠/١ (٣٥٦) وروى قول يحيى، وعنه أيضًا: ليس بشيء، وقوله السابق. وروى ابن أبي حاتم في الجرح ٣/ ٢١٠ (٩١٩) قول يحيى: ليس حديثه بشيء، وعن أحمد: مطروح الحديث، وعن أبي حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث أضعف من حمزة بن نجيح، وعن أبي زرعة: ضعيف الحديث. وروى ابن عدي في الكامل ٢٧٦/٢-٣٧٧ عن النسائي: متروك الحديث، وعقب ترجمته بقوله: ولحمزة أحاديث صالحة، وكل ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة، والبلاء منه ليس ممن يروي عنه ولا ممن يروي هو عنهم. وقال ابن حبان في الضعفاء ١/٢٦٩-٢٧٠ (٢٧٩) ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات كأنه كان المتعمد لها لا تحل الرواية عنه. ونقل أقوالهم ابن الجوزي في الضعفاء ١/٢٧٣ (١٠١٨) وزاد عن الدارقطني: متروك. وقد رجح ابن حجر في التقريب ص ١٧٩ (١٥١٩) أنه متروك منهم بالوضع. ووافقه المباركفوري في تحفة الأحوزي ٧/٤١٠ (٢٧١٣) واتهمه صراحةً السيوطي في اللالكئ ١/٤٢٩. وراجع: تهذيب الكمال ٧/٢٢٣-٢٢٦ (١٥٠٢) والميزان ٢/٣٧٩ (٢٣٠٢) والكاشف ١/٣٥١ (١٢٣٤) وتهذيب التهذيب ٣/٢٥-٢٦ (٣٨).

<sup>٦٩</sup> - سماه بقية في رواية وقف عليها السخاوي في المقاصد: أحمد بن علي الكلاعي! وسماه عمر بن أبي عمر! وكناه أبا أحمد الدمشقي كل هذا تسمية عليه.

- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٢/٥: ثنا ابن قتيبة وابن مسلم قالا: ثنا كثير بن عبيد ثنا بقة... به ، بلفظ: "إذا كتب أحدكم كتابًا فليتره فإن التراب مبارك، وهو أنجح للحاجة". وعقَّبَ ابنُ عدي بقوله: وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظات، وعمر بن أبي عمر مجهول، ولا أعلم يروي عنه غير بقة كما يروي عن سائر المجهولين.
- ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٩٠/١ (١٠٢)... به.
- وأخرجه السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ١٧٣/١ قال: أخبرناه أبو البركات إسماعيل بن أبي سعد الصوفي ببغداد أنا أبو القاسم عبد العزيز بن علي الأنماطي أنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي ثنا عمار بن نصر أبو ياسر ثنا بقة... به.
- وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" ٣١٠/٤٥ من طرق عن أبي ياسر عمار بن نصر وأبي طاهر أحمد بن محمد بن إبراهيم و محمد بن عمرو بن حنان كلهم عن بقة بن الوليد... بنحوه ثم نقل عن الدارقطني قال: تفرد به بقة عن عمر بن أبي عمر.
- وعزاه له المنقي في كنز العمال ٢٢٠/٦ (١٦٧٩٩) ونقل عن السيوطي: هذا أحد الأحاديث التي انتقدها الحافظ سراج الدين القزويني على المصابيح وزعم أنه موضوع.
- قال الألباني في "ضعيف سنن ابن ماجه" ص ٣٠٥ (٨٢٥) : ضعيف.
- قلت: وهذه رواية ضعيفة مدارها على بقة بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يحمّد وهو وإن كان صدوقاً فهو كثير التّدليس عن الضعفاء، وهذه الرواية منها.
- لكن للحديث شواهد كلها ضعيفة - كما قال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٩٢ - وهي: عن أبي هريرة، وأبي الدرداء، وابن عباس، ويزيد أبي الحجاج، وسأكتفي بالأول مشيراً للأخرى:
- \* حديث أبي هريرة:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١/٢٩٨-٢٩٩ حدثنا الحسين بن إسماعيل الرملي حدثنا سليمان بن عبد الحميد حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا ابن حميد عن ابن عياش عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كتب أحدكم كتابًا فليتربه فإنه أنجح للحاجة.

قال الشيخ: وهذان الحديثان عن محمد بن عمرو لا يرويهما عنه غير ابن عياش. وعقب بقوله: قال الشيخ وهذا الحديث لا يرويه عن يحيى غير إسماعيل وجعل بينه وبين نافع رجلين وإسماعيل بن محمد هذا هو ابن سعد بن أبي وقاص، وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز ليحيى بن سعيد ومحمد بن عمرو وهشام بن عروة وابن جريج وعمر بن محمد وعبيد الله الوصافي؛ وغير ما ذكرت من حديثهم ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم فلا يخلو من غلط يغلط فيه؛ إما أن يكون حديثاً يرسله أو مرسلًا يوصله أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة: إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة.

- وأخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" ١/٩٠ أنا إسماعيل بن أحمد قال: أنا إسماعيل بن مسعدة قال: أنا حمزة بن يوسف قال: أنا أبو أحمد ابن عدي قال: أنا الحسين بن إسماعيل... به.

- وعلقه بعده ١/٩٢ قال: روى إسحاق بن نجيح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "تربوا الكتاب وامسحوه من أسفله فإنه أنجح للحاجة".  
- قال ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٩٢-٩٣: وأما حديث أبي هريرة ففي الطريق الأول: إسماعيل بن عياش قال ابن حبان: لا يحتج به، وفي الطريق الثاني: إسحاق بن نجيح قال ابن حبان: كان رجلاً يضع الحديث صراحًا وقال يحيى: ليس بشيء، قال أبو

جعفر العقيلي: ولا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد. وكان قد حكم قبلاً بعدم صحته من أي وجه بل حكم على حديث جابر بالوضع!.

قلت: مداره على إسماعيل بن عياش وهو صدوق في روايته عن أهل بلده الشاميين مخط عن غيرهم، وهذه الرواية عن غير أهل بلده فإسنادها ضعيف، وهو مدلس من الطبقة الثالثة كما في طبقات المدلسين لابن حجر ص ٣٨ (٦٤) الذين لا تقبل روايتهم من غير تصريح بالسماع فلعله سمعه من ابن نجيح الكذاب فدلسه! أما لو قلنا بغير ذلك فروايته ضعيفة، وتبقى الرواية الثانية شديدة الضعف.

- وعزاه المقدسي في تذكرة الموضوعات ص ١٢٥٧-١٢٥٨ للقرظيني في المصابيح.. وسكت عنه، ثم نقل عن السيوطي في اللآلئ عن أبي هريرة: "إن العجم يبدؤون إذا كتبوا إليهم فإذا كتب أحدكم إلى أخيه فليبدأ بنفسه" موضوع: قال: قلت له طرق أخرى منها عن أبي الدرداء: "إذا كتب أحدكم إلى إنسان فليبدأ بنفسه، وإذا كتب فليترب كتابه فإنه أنجح"، قال: موضوعان.

وراجع بقية شواهد:

\* فمن حديث أبي الدرداء:

- أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٣/١ (٢٤) مرفوعاً بلفظ: "إذا كتب أحدكم إلى إنسان فليبدأ بنفسه وإذا كتب فليتربه فإنه أنجح".

\* ومن حديث ابن عباس:

- أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٩٠ مرفوعاً بلفظ: "تربوا الكتاب وامسحوه من أسفله فإنه أنجح للحاجة".

- وعزاه له السخاوي في المقاصد ص ٩٢ قال: وأخرجه الديلمي في مسنده.

\* ومن حديث يزيد أبي الحجاج:

- أخرجه ابن الجوزي في العلال المتناهية ٩٢/١ مرفوعاً بلفظ: "تربوا الكتاب فإنه أنجح له".

وكلها ضعيفة كما قال السخاوي.

وعليه: فما عناه الترمذي هنا من نكارة الحديث هو: تفرد المتروك المتهم بالوضع بروايته من هذا الطريق، وإلا فإن هناك طرقاً ضعيفة هي أحسن حالاً من هذا الطريق الذي أخرجه منه؛ لكن يبقى أن مجموع رواياته لا ترفعه للحسن فهو منكر ضعيف بكل حال، والله أعلم.

الحديث السادس:

وهو الحديث الوحيد في السنن الذي نقل فيه الترمذي حكم غيره بنكارته.

قال الترمذي: حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا المغيرة بن أبي قرة السدوسي قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رجل: يا رسول الله أعقلها وأتوكل أو أطلقها وأتوكل؟ قال: "اعقلها وتوكل".

قال عمرو بن علي: قال يحيى: وهذا عندي حديث منكر.

قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب من حديث أنس، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري عن النبي ﷺ نحو هذا.

السنن: كتاب صفة القيامة والرقائق والورع باب ٦٠ ٦٦٨/٤ (٢٥١٧).

- وأخرجه الترمذي في العلال الصغير ص ٧٩٥ حدثنا أبو حفص عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد القطان... (٧٠).

٧٠ - وكان الترمذي قد ذكر قبله في العلال ص ٧٩٥ حديث عائشة نحوه وذكر تعليقه، قال عبد الله وأخبرنا مروان عن معاوية بن سلام قال: قال يحيى: وحدثني أبو سعيد مولى المهري عن حمزة بن سفيانة عن السائب سمع عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ نحوه قلت لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن: ما الذي استغربوا من حديثك بالعراق؟ قال: حديث السائب عن عائشة عن النبي ﷺ... فذكر هذا الحديث، وسمعت محمد بن إسماعيل يحدث بهذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن، قال أبو عيسى: وهذا حديث قد روي من غير وجه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ، وإنما يستغرب هذا الحديث لحال إسناده لرواية السائب عن عائشة عن النبي ﷺ.



- \* و من طريق عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد:
- أخرجه أبو الشيخ في أمثال الحديث ص ٧٩-٨٠ (٤٢) حدثنا محمد بن الحسن بن علي بن بحر حدثنا عمرو بن علي...
- وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" ٣٩٠/٨ حدثنا حبيب بن الحسن ثنا عبد الله بن محمد بن الفضل الحربي ثنا عمرو بن علي... به.
- \* و من طريق يحيى بن سعيد عن المغيرة بن أبي قرّة:
- أخرجه ابن خزيمة في "التوكل على الله" ص ٣٥ (١١) قال: حدثنا عبد الله قال : نا أبو حفص الصيرفي نا يحيى بن سعيد... به.
- \* و من طريق المغيرة بن أبي قرّة:
- أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٨٠/٢ (١٢١٢) أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان ثنا أحمد بن عبيد الصفار ثنا علان بن عبد الصمد ثنا إسماعيل بن مسعود الجحدري ثنا خالد بن يحيى بن أبي قرّة حدثني عمي المغيرة بن أبي قرّة... به.
- وعزاه الزركشي في "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" ص ١٢٥-١٢٦ للترمذي قال: "إنما أنكره يحيى القطان من حديث أنس"، ثم أشار لرواية عمرو بن أمية الضمري المرفوعة. وبنحوه العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" ١١٣٧/٢ (٤٠٩٧)، وفي تخريج أحاديث الإحياء ١٣٠/٤ (١) ثم عزاه لابن خزيمة في "التوكل" والطبراني من حديث عمرو بن أمية الضمري قال: بإسناد جيد، بلفظ "قيدها".
- ونقل السخاوي في المقاصد ص ١٢٤-١٢٥ (١٢٨) قول الترمذي وعزاه من حديث عمرو بن أمية الضمري مرفوعاً لابن حبان في صحيحه وأبي نعيم من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه... قال: ورواه الطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب وجعلا في روايتهما القائل عمراً نفسه، وكذا هو عند أبي القاسم ابن بشران في أماليه، وأخرجه

البيهقي كذلك من حديث جعفر لكن مرسلًا قال: قال عمرو بن أمية: يا رسول الله...، وقال: هو عند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ: "قيدها وتوكل".

- ونقل المناوي في فيض القدير ٧/٢ (١١٩١) استنكار الفلاس ويحيى له، ونعى على السيوطي سكوته عنه، ثم نقل قول الزركشي السابق وعقب بأن حديث عمرو بن أمية صحيح، ثم نقل قول العراقي السابق ثم قال المناوي: وبه يتقوى. ونقل العجلوني في كشف الخفاء ١/١٦١ (٤١٨) قولي الترمذي ويحيى القطان، ثم عزاه للبيهقي وأبي نعيم وابن أبي الدنيا. وعزاه من حديث عمرو بن أمية الضمري لابن حبان وأبي نعيم. وعزاه من حديث أبي هريرة للطبراني بلفظ: "قيدها وتوكل".

وقال الحوت البيروتي في أسنى المطالب ص ٢٠٤ (١٠٠٨): "قيدها وتوكل"، قال الذهبي: سنده جيد. وعزاه المتقي في كنز العمال ٣٥٧/١٥ (٤٣٣٦٥) للترمذي وقال: غريب. وقال الألباني في "صحيح سنن الترمذي": حسن. وفيه: الْمُغْبِرَةُ بن أَبِي قُرَّةَ عُبَيْدِ بنِ قَيْسِ السَّدُوسِيِّ البَصْرِيِّ: مستور، وقد استنكر يحيى حديثه<sup>(١)</sup>.

فالحديث إسناده ضعيف. وله شواهد يحسن منها: ومنها: حديث عمرو بن أمية وحديث عائشة وحديث أبي هريرة وحديث ابن عمر ومرسل جعفر... وسأكتفي بالأول منها:  
\* حديث عمرو بن أمية:

- أخرجه ابن حبان في الصحيح ٥١٠/٢ (٧٣١) ٧٣١ أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان قال حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا حاتم بن إسماعيل قال حدثنا يعقوب بن عبد

<sup>١١</sup> - سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير ٣١٨/٧ (١٣٥٦) وكذا ابن أبي حاتم في الجرح ٢٢٨/٨ (١٠٢٧) وجعله ابن حبان في الثقات ٤٠٩/٥ (٥٤٤٤) وذكر المزني في تهذيب الكمال ٣٩٤/٢٨ (٦١٤١) توثيق ابن حبان، وعن يحيى: هو عندي منكر. وسكت عنه الذهبي في الكاشف ٢٨٧/٢ (٥٦٠٠) وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب قول يحيى، وعنه أيضًا: لا يعرف حاله. وفي اللسان له أيضًا ٣٦٩/٧ (٤٩١٠) وثقه ابن حبان. وقال في التقریب ص ٥٤٣ (٦٨٤٩): مستور.

- الله عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه قال: قال رجل للنبي ﷺ أرسل ناقتي وأتوكل؟ قال: "اعقلها وتوكل". قال أبو حاتم: يعقوب... من أهل الحجاز مشهور مأمون.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٢/٢١٥ (٩٧٠) حدثنا هشام بن عمار نا حاتم...  
 - وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٢/٢١٠ (٧١٢) حدثنا محمد بن روح البزاز نا محمد بن عباد المكي نا حاتم...  
 - وأخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة ٣/٢١٢ أخبرنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله الواعظ قال أخبرنا عمير بن محمد الجمحي بمكة قال حدثنا علي بن عبد العزيز قال حدثنا القعني عن حاتم...  
 - وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢/٧٩-٨٠ (١٢٠٩) من طريقين عن أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي ثنا إبراهيم بن حمزة ثنا حاتم بن إسماعيل...  
 - وأخرجه بعده (١٢١٠) من طريق الحسين بن إدريس ثنا هشام بن عمار ثنا حاتم بن إسماعيل...  
 - وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١/٣٦٨ (٦٣٣) أخبرنا هبة الله بن إبراهيم الخولاني أبنا علي بن حسين بن بندار الأنطاكي ثنا أبو عروبة الحراني ثنا محمد بن معدان ثنا يعقوب بن محمد ثنا حاتم...  
 \*وله طريق عن عمرو بن أمية: فراجعته عند البيهقي في الشعب ٢/٨٠ (١٢١١).  
 - قال الهيثمي في المجمع ١٠/٢٩١ رواه الطبراني بإسنادين وفي أحدهما عمرو بن عبدالله بن أمية الضمري ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات. وقال ١٠/٣٠٣ رواه الطبراني من طرق ورجال أحدها رجال الصحيح غير يعقوب بن عبدالله بن عمرو بن أمية وهو ثقة.  
 \* وله متابعة لكنها ضعيفة من طريق علي بن غراب عن المغيرة بن أبي قرّة:

- أخرجها ابن عدي في الكامل ٢٠٦/٥ (١٣٥٨) حدثنا محمد بن سعيد الحراني قال ثنا العباس بن صالح بن مساور قال ثنا عبد الغفار بن الحكم ثنا علي بن غراب ثنا مغيرة بن أبي قرّة...
- قال ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ ٤٢٣/١ (٥٦٢): علي ليس بالقوي في الحديث. لكنه سكت عنه بعد ذلك ٦٦٠/٢ (١١٦٦).
- وراجع تعقب ابن القطان على ابن عدي في الوهم والإيهام ١١٨/٣ (٨١٠) و ٢٦٦-٢٦٨ (١٠١٧) إذ فيه: عبد الغفار بن الحكم حاله لا تعرف، ودون عبد الغفار العباس بن صالح بن مساور وقال ابن القطان: وحديث الترمذي سليم من هذا كله إلا المغيرة بن أبي قرّة.
- قلت: إنما وقع ذلك في رواية ابن عدي وهي رواية معلولة بهؤلاء المذكورين وبقية روايات الحديث خلو منهم فليس حكم ابن القطان إلا على هذه الرواية وبقية أسانيد الشاهد جيدة.
- وسكت عنه الهيثمي في موارد الظمان ٦٣٣/١ (٢٥٤٩). ونقل الحسيني في البيان والتعريف ١١٢/١ عن العراقي أن سنده صحيح، ثم نقل ١٣٦/٢ عن الذهبي أن سنده جيد. وكذا الحوت في أسنى المطالب ص ٢٠٤ (١٠٠٨). ونقل العجلوني في كشف الخفاء ١٣٥/٢ عن ابن الغرس أن سنده جيد.
- \* وله شاهد كما أسلفت من حديث أبي هريرة بلفظ: "قيدها وتوكل" أخرجه الطبراني أشار إليه العراقي في تخريج الإحياء، وعزاه السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٢٥ والعجلوني في الكشف ١٦١/١ والحوت في أسنى المطالب ص ٦٠ (٢١٩) للطبراني. ولم أقف عليه لكونه من مفقود معجم الطبراني الكبير، والله أعلم.
- \* أما شاهده الثالث حديث ابن عمر: فقد عزاه المتقي في كنز العمال ٤٥/٣ (٥٦٨٩) للخطيب في رواية مالك ولم أقف عليه.

\* وله شاهد رابع من حديث عائشة: ذكره الترمذي في العلل، وذكرته في بداية الحديث.

\* وله شاهد مرسل من حديث جعفر: أشار إليه السخاوي ولا أرى حاجة لاستيفائه. قلت: وقد رأي يحيى نكارة الإسناد لكون روايه المغيرة بن أبي قرّة ضعيفاً، وقد رفعه المغيرة من حديث أنس ولا يعرف له متابع عليه، ورواه كغيره من حديث عمرو بن أمية؛ وهو الصواب فقد صححه ابن حبان من هذا الوجه، فاستنكار يحيى في موضعه. وعليه:

فمعنى نكارتة عند يحيى: تفرد الراوي الضعيف برفعه من طريق لا يعرف له فيه مشارك. واستغراب الترمذي يعني المعنى اللغوي الذي ارتضاه الأصوليون وتابعهم عليه المحدثون أن الحديث يرد على ثلاث صور: متواتر ومشهور وآحاد، ومن الآحاد الغريب، وعليه فقد تتلزم الغرابة والنكارة<sup>(٧٢)</sup> أحياناً حين يتفرد الضعيف برواية الحديث دون أن يتابعه عليه أحد، ومع هذا قد يصح شاهده ويبقى الغريب هذا منكرًا غريبًا، كما بينت في مقدمات البحث.

72 - استعمل هذا المصطلح أبو زرعة كما في سوالات البرذعي/١/٦٩٤ عند حديث أنس عن النبي ﷺ: "من حفظهن فهو عبدي حقًا: الصلاة والصيام والجنابة" فقال: غريب منكر. واستعمله ابن أبي حاتم في العلل/٢/١١٩ (١٨٥٠) عند حديث محمد بن أمية الساوي ... عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه سئل من أحسن الناس صوتًا بالقرآن فقال: "أخوفهم لله"، وقال ابن عمر: ولا أعلم إلا أن طلق بن حبيب من أخوفهم لله، فسمعت أبي يقول: هذا حديث غريب منكر. وأكثر منه الذهبي كما في المغني/١/٢٦٧ (٢٤٧٠) عند ترجمته سعيد بن يزيد بن الصلت عن ابن جريح قال: لا يعرف وحديثه غريب منكر. واستعمله أيضًا في الميزان/١/٣٨٥ (٨٧٦) في ترجمة إسماعيل بن رباح السلمي بعد أن روى له حديث: "كان إذا فرغ من طعامه قال: الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين". قال: غريب منكر. وراجع الميزان/٣/٧١ (٢٦٦٧) و/٥/٨٢ (٥٦١٦) و/٧/٢٤١ (٩٧٠٣) ونقل عنه ابن حجر في اللسان/٢/٤٥٦ (١٨٤٦) و/٤/١٦٤ (٣٩٨) وفي نصب الراية/٢/١١٥، واستعمله ابن كثير كما في تنزيه الشريعة/١/١١٤.

## الحديث السابع:

حدثنا أبو بكر محمد بن نافع حدثنا النضر بن حماد حدثنا سيف بن عمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا رأيتم الذين يسبون أصحابي فقولوا لعنة الله على شركم".

قال أبو عيسى: هذا حديث منكر، لا نعرفه من حديث عبيد الله بن عمر إلا من هذا الوجه، والنضر مجهول، وسيف مجهول.

السنن: كتاب ٥٠ المناقب عن رسول الله ﷺ باب ٦٠ ٦٩٧/٥ (٣٨٦٦).

\* ومن طريق النضر بن حماد عن سيف:

- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٨/١٩٠-١٩١ (٨٣٦٦) قال: حدثنا موسى بن زكريا نا الحسن بن يحيى الأزدي نا النضر بن حماد نا سيف الأسيدي... به، ثم قال: "لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله إلا سيف، تفرد به النضر...".

- وأخرجه القطيعي في جزء "الألف دينار" ص ٤٠٩ (٢٦٧) قال: حدثنا محمد قال حدثنا النضر بن حماد... به.

- وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" ١٣/١٩٥ (٧١٧٣) قال: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن حماد الواعظ مولى بني هاشم حدثنا أبو بكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول التتوخي حدثنا أبو حاتم المغيرة بن المهلب المهلب حدثني أبو سهل النضر بن حماد مولى يزيد بن المهلب... به.

- وأخرجه في "تالي تلخيص المتشابه" أيضاً ٢/٤٧٧ (٢٨٧) ... به.

- وأخرجه المزني في "تهذيب الكمال" ١٢/٣٢٦ (٢٦٧٦) من رواية أبي محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال الحافظ إملاء قال حدثنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان النضر بن حماد العتكي... به.

- واكتفى العلاء المتقي في كنز العمال ١١/٧٥٠ (٣٢٤٨٤) بعزوه للخطيب في "تاريخ بغداد".

وفيه: سَيْفُ بنِ عَمْرٍ النَّضْبِيُّ الْأَسَدِيُّ ويقال التميمي البرجمي ويقال السعدي الكوفي: ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه، وَيُسْتَعْرَبُ من الترمذي جهالته وقد روى عنه كثيرون منهم البخاري نفسه شيخ الترمذي (٧٣)!

وفيه أيضًا: النَّضْرُ بنُ حَمَّادِ الْفَزَارِيِّ، ويقال العتكي الأزدي، أبو عبد الله الكوفي، مولى يزيد بن المهلب بن أبي صفرة: جهله الترمذي أيضًا ولم يرو له في "السنن" إلا هذا الحديث، وعرفه غيره ورووا عنه! وهو ضعيف (٧٤).

- وقد عاب المناوي في فيض القدير ٣٥٩/١ (٦٣٧) على السيوطي نقله الحديث مع حذف حكم الترمذي عليه وقال: وعزو الحديث لمخرجه مع حذف ما أعقبه به من بيان القادح من سوء التصرف، ثم عزاه للطبراني عن ابن عمر، ونقل عن الهيثمي: وفيه سيف بن عمر متروك.

- قال الألباني في "صحيح الجامع الصغير" ١٥٣/١ (١٥٢٦): ضعيف جدًا.

٢٢ - روى ابن أبي حاتم في الجرح/٤ ٢٧٨ (١١٩٨) عن يحيى: ضعيف، وعن أبي حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي. وقال النسائي في الضعفاء ص ٥٠ (٢٥٦): ضعيف. وقال العقيلي في الضعفاء ١٧٥/٢ (٦٩٤): يحدث عنه البخاري وهو ضعيف. وروى ابن عدي في الكامل ٤٣٥/٣ (٨٥١) عن يحيى: ضعيف. ثم ختم ترجمته بقوله: وبعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكرة لم يتابع عليها وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وقد قال ابن حبان في الضعفاء ٢٤٥/١ (٤٤٣): أنهم بالزندقة، يروي الموضوعات عن الأثبات، وعن ابن نمير: كان سيف يضع الحديث. ونقله سبط ابن العمري في الكشف ص ١٣١ (٣٣٤) وقال أبو نعيم في الضعفاء ص ٩١ (٩٥): مرمي بالزندقة ساقط الحديث لا شيء. ورجح ابن حجر في التقريب ص ٢٦٢ (٢٧٢٤) أنه ضعيف الحديث عمدة في التاريخ أفحش ابن حبان القول فيه. ونقله المباركفوري في تحفة الأحوذى ٢٤٩/١، وراجع الضعفاء لابن الجوزي ٣٥/٢ (١٥٩٤)، وتهذيب الكمال ٣٢٤/١٢ - ٣٢٦ (٢٦٧٦) والميزان ٣٥٣/٣ (٣٦٤٢) وتهذيب التهذيب ٢٥٩/٤ (٥١٧) واللسان ٢٤٠/٧ (٣٢٥٩). والراجح عندي أن قول من اتهمه راجع لابن نمير ولم أقف على تعليق له، فإن كان البخاري قد روى عنه فإني لا أعلم له رواية عن كذاب ولو في غير الصحيح ثم إن اكتفاء ابن أبي حاتم والعقيلي وابن عدي وابن حجر وغيرهم بتضعيفه يدل أنه ليس بمتهم، والله أعلم، بل هو ضعيف مع كونه عمدة في التاريخ.

٢٤ - قال ابن أبي حاتم في الجرح/٨ ٤٧٩ (٢١٩٤): روى عن سيف بن عمر، روى عنه أبو بكر محمد بن نافع سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هما ضعيفان النضر بن حماد وسيف بن عمر، منكر الحديث. ونقله ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ١٦٠/٣ (٣٥٢١)، والمزي في تهذيب الكمال ٣٧٧/٢٩ (٦٤١٨)، والذهبي في المغني ٦٩٧/٢ (٦٦٣٠)، وفي الميزان ٢٦/٧ (٩٠٦٦)، وقال في الكاشف ٣٢٠/٢ (٥٨٢٩) ضعيف، ونقل ابن حجر في التهذيب ٣٨٩/١٠ (٧٩٥) وفي اللسان ٤١٠/٧ (٥٠٢٩) تضعيف أبي حاتم، واكتفى به في التقريب ص ٥٦١ (٧١٣٢) فقال: ضعيف.

والحديث ضعيف الإسناد جدًا كما قال الألباني. قلت: ولعل النكارة التي أراد الترمذي أنه لم يثبت أمر بلعن هؤلاء المفترين، فلم يكن صلى الله عليه وسلم ليوجه أصحابه بقوله: "ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا البذيء ولا الفاحش" (٧٥)؛ ثم يأمر بلعن هؤلاء السائين؛ ولقد نهى الله تعالى في كتابه العزيز عن سب الكفار فقال: { وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ } (سورة الأنعام آية ١٠٨) ثم إنه رغم إخباره ﷺ عن لعن الله لمن سب أصحابه في أحاديث عديدة (٧٦) فإنه لم يثبت عنه ﷺ أنه أمر بسبهم لا في حديث ابن عمر ولا في غير حديث ابن عمر، أقول:

٧٥ - أخرجه أحمد في المسند ٤٠٤/١ (٣٨٣٩) والبخاري في المسند ٢٩٦/٥ (١٩١٤) وأبو يعلى في المسند ٢٠/٩ (٥٠٨٨) والطبراني في الأوسط ٢٢٥/٢ (١٨١٤) والكبير ٢٠٧/١٠ (١٠٤٨٢) وصححه ابن حبان ٤٢١/١ (١٩٢).

٧٦ - راجع مثلاً من حديث أنس عند الخطيب في تاريخ بغداد ١٤٣/٨ (٤٢٤٠) بلفظ: قال رسول الله ﷺ: "لا تسبوا أصحابي فإنه يجيء في آخر الزمان قوم يسبون أصحابي فإن مرضوا فلا تعودهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم ولا تسأكوهم ولا تورثوهم ولا تسلموا عليهم ولا تصلوا عليهم".

وأورده ابن عساکر في تاريخ دمشق ٣٤٤/١٤ (١٦٣١).

وينحوه من حديث أنس عند ابن عدي في الكامل ٢١٢/٥ (١٣٦٥) قال رسول الله ﷺ: "من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل".

- وروى البخاري عن أنس قال: ذُكر مالك بن الدخشن عند النبي ﷺ فوقعوا فيه -يقال له رأس المنافقين- فقال النبي ﷺ: "دعوا أصحابي لا تسبوا أصحابي". قال الهيثمي في المجمع ٢١/١٠ ورجاله رجال الصحيح.

\* وينحوه من حديث ابن عمر مرفوعاً عند الطبراني في المعجم الكبير ٤٣٤/١٢ (١٣٥٨٨) والمعجم الأوسط ٧/١١٤-١١٥ (٧٠١٥) قال الطبراني في الأوسط: لم يرو هذا الحديث عن مالك بن مغول إلا عبد الله بن سيف تفرد به عبد الحميد بن عمام. [وقع في المعجم الكبير: عبد الحميد بن مسلم! والصواب أنه عبد الحميد بن عمام كما في الرواية التالية] ولفظه: "لَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي".

قلت: ليست العلة فيه فهو ثقة، وثقه ابن حبان ٤٠٢/٨ (١٤٠٩٦) إنما العلة في عبد الله بن سيف قال العقيلي في الضعفاء ٢٦٤/٨ (٨١٨) حديثه غير محفوظ وهو مجهول بالنقل. وله شواهد كما أسلفت تقويه.

\* وينحوه حديث ابن عباس عند الطبراني في المعجم الكبير ١٤٢/١٢ (١٢٧٠٩) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين". قال الهيثمي في المجمع ٢١/١٠ فيه عبد الله بن خراش وهو ضعيف.

- لكن له شاهد مرسل عن عطاء أخرجه ابن الجعد في مسنده ٢٩٦/١ (٢٠١٠) وابن أبي عاصم في السنة ٢/٨٣ (١٠٠١) وأبو نعيم في حلية الأولياء ١٠٣/٧ وعزا المصنف ٢٤٧/١١ (٣٢٥٤٠) لابن النجار ولأبي سعيد الشيرازي في الألقاب قال رسول الله ﷺ: "من سب أصحابي فعليه لعنة الله".



رغم قول العقيلي في الضعفاء ٢/٢٦٤: "وفي النهي عن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث ثابتة الأسانيد من غير هذا الوجه ، وأما لعنهم فالرواية فيه لينة ،" والحق أحق أن يتبع، ولقد عظم خطر هؤلاء فلقد أطلوا علينا من قنوتهم الفضائية ومن مواقعهم الإلكترونية، فإلى الله المشتكى .

ولما كان الحديث من رواية راويين مجهولين لا يعرف أي منهما بوضع الحديث فهو عند الترمذي مما يستنكر عليهما، لذا حكم رحمه الله بنكارة هذه الرواية. فالنكارة عند الترمذي هنا تعني تفرد المجهول برواية يخالف بها رواية المقبول ولا يتابعه عليها أحد.

الحديث الثامن: حدثنا إسماعيل بن موسى حدثنا محمد بن عمر بن الرومي حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ: "أنا دار الحكمة وعلي بابها".

قال: هذا حديث غريب منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكرُوا فيه "عن الصنابحي"، ولا نعرف هذا الحديث عن شريك، ولم يذكرُوا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن واحدٍ من الثقات عن شريك، وفي الباب عن ابن عباس.

السنن: كتاب ٥٠ المتأقب عن رسول الله ﷺ باب ١ السنن ٥/٦٣٧ (٣٧٢٣)

\* وله شاهد من حديث عويم بن ساعدة عزاه المتقي للطبراني في كنز العمال ١١/٢٤١ (٣٢٤٦٦) مرفوعاً بلفظ: "إن الله اختارني واختار لي أصحاباً فجعل لي منهم وزراء وأصحاباً وأنصاراً فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً".

\* وينحوه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: "لا تسبوا أصحابي لعن الله من سب أصحابي". قال في المجمع ١٠/٢١: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير علي بن سهل وهو ثقة.

\* وعن أبي سعيد يعني الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "من سب أحداً من أصحابي فعليه لعنة الله".

قال الهيثمي: له حديث في الصحيح غير هذا رواه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف وقد وثقوا.

وراجع شواهد أخرى ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/٢١ وما بعدها، والمتقي في كنز العمال ١١/٢٤٢ وما بعدها.

وقد يصح بعض ما سبق لكثرة الشواهد غير ما ذكرت

وهو من الأحاديث المختلف عليها جدًا حتى أُلْفِتْ فيه مؤلفات عديدة، وله سبعة طرق عن علي عليه السلام:

الطريق الأولى:

- من طريق: يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي عن علي عليه السلام.

ذكره الدارقطني في العلال ٢٤٧/٣.

وفيه: يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو جعفر الكوفي، وهو شديد التشيع، متروك، يروي عن أبيه مناكير (٧٧).

- ومن طريق: أبي علي محمد بن أحمد ابن الصواف عن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري عن محمد بن عمر الرومي عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن الحسن عن علي مرفوعًا بلفظ: "أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فيأت الباب".

- أخرجه ابن بطة وابن مردويه - كما في اللالكئ - قال السيوطي: قال الدارقطني: حديث علي رواه سويد بن غفلة عن الصنابحي فلم يسنده، وهو مضطرب، وسلمة لم يسمع من الصنابحي. قلت: والرومي لا يجوز الاحتجاج به.

\* ولعل الصنابحي سمعه عن الحسن بن علي عن أبيه، إلا أن طرقه الآتية كلها عن الصنابحي خلو منه.

٧٢ - قال البخاري في التاريخ الكبير ٢٧٧/٨ (٢٩٨٩) والضعفاء الصغير ص ١١٩ (٣٩٧): في حديثه مناكير، وقال النسائي في الضعفاء ص ١٠٨ (٦٣١): متروك الحديث، وروى ابن أبي حاتم في الجرح ١٥٤/٩ (٦٣٦) عن يحيى بن معين: يحيى بن سلمة بن كهيل: ضعيف الحديث، وعن أبي حاتم: منكر الحديث ليس بالقوي في حديثه مناكير. وقال ابن حبان في الضعفاء ١١٢/٣ (١١٩٦): منكر الحديث جدًا، يروي عن أبيه أشياء لا تشبه حديث الثقات. وروى العقيلي في الضعفاء ٤٠٥/٤ (٢٠٢٩) عن ابن المبارك: ضعيف، وعن يحيى: ليس بشيء، وقال مرة: يحيى بن سلمة بن كهيل لا يكتب حديثه، وعن البخاري: في حديثه مناكير. وقال العجلي في الثقات ٣٥٣/٢ (١٩٧٩): ضعيف الحديث، وكان يغلو في التشيع. وقال ابن حجر في التقريب ص ٥٩١ (٧٥٦١): متروك، وكان شيعيًا. وراجع الميزان ١٨٤/٧-١٨٥ (٣٥٩٥)

وقد روي الحديث من طرق لم يخل طريق منها من وضاع أو متهم عن شريك بن عبد الله عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي بإسقاط سويد بن غفلة أيضاً، وهذه الطرق هي:

\* إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر الرومي، عن شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي<sup>ؑ</sup> قال قال رسول الله ﷺ أنا دار الحكمة وعلي<sup>ؑ</sup> بابها.

- أخرجه الترمذي في السنن (٣٧٢٣)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" في "مسند علي" ص ١٠٤، عن علي<sup>ؑ</sup> مرفوعاً بلفظ: "أنا دار الحكمة، وعلي بابها".

وفيه: محمد بن عمر بن عبد الله الرومي الباهلي وهو ضعيف (٧٨)، وأنكر عليه هذا الحديث: البخاري، والترمذي في "العلل الكبير" (٦٩٩) بترتيب أبي طالب المكي و"السنن"، وابن حبان (٧٩) في "الضعفاء" (٩٤/٢).

وفيه: شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي: قال فيه ابن حجر في "التقريب" ص ٢٦٦ (٢٧٨٧): "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عدلاً، فاضلاً، عابداً، شديداً على أهل البدع"، وقد زعم حفص بن غياث أنه شيعي<sup>(٨)</sup>!

٧٨ - روى ابن أبي حاتم في الجرح ٢١/٨ (٩٤) عن أبيه: روى عن شريك حديثاً منكرًا!!! قلت: ما حاله؟ فقال: فيه ضعف، وعن أبي زرعة: شيخ لين. وقال ابن حبان في الضعفاء ٩٤/٢ (٦٦٠): "شيخ يروي عن شريك، يقلب الأخبار ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال"، ثم ذكر حديثه هذا. وضعفه أبو داود كما في تهذيب الكمال ١٧٢/ ٢٦ (٥٠٧٢): وضعفه أبو داود وقواه غيره. وذكر في الميزان ٢٧٩/٦ (٨٠٠٨) حديثه عند الترمذي وقال: فما أدري من وضعه.

٧٩ - وهم ابن حبان فترجمه مكان ترجمة أبيه فقال في الضعفاء ٩٤/٢: عمر بن عبد الله الرومي، ثم ذكر حديثه فقال: وهذا خبر لا أصل له عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحي أسنده، ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت، عن أبي معاوية، فحفظه ثم قلبه على شريك، وحدث بهذا الإسناد. وقال السدرا قطني في تعليقاته على الضعفاء ص ١٧٩: قول أبي حاتم ما هنا: عمر بن عبد الله الرومي، إنما هو محمد بن عبد الله بن عمر الرومي، الذي روى عنه أبو مسلم ونظراؤه، وأبوه عمر بن عبد الله ثقة.

٨٠ - روى ابن أبي حاتم في الجرح ٣٦٥/٤-٣٦٦ عن عمرو بن علي قال: كان يحيى لا يحدث عن شريك، وعن عبد الجبار بن محمد قلت ليحيى بن سعيد: يقولون: إنما خلط شريك بأخرة؟ فقال: ما زال مخطئاً، وعن أبي زرعة: كان كثير الحديث صاحب وهم يغلط أحياناً. وروى المعقلي في الضعفاء ١٩٤/٢ عن يحيى: قدم شريك مكة فقيل لي: انته، فقلت: لو

ومحمد بن عمر سمع شريكاً بعدما تغيّر حفظ شريك، وُلِدَ شريك ٩٥ هـ، وتوفي ١٧٧ هـ وتولي قضاء الكوفة في زمن أبي جعفر المنصور حتى مات أبو جعفر ١٥٨ هـ. ومحمد بن عمر بن الرومي بصري عاش إلي نحو ٢٢٠ هـ، فيكون بين وفاة أبي جعفر المنصور إلى ٢٢٠ هـ، نحو ٦٢ سنة، واحتمال سماع محمد بن عمر من شريك بعد القضاء، أي بعد تغيّر!! ومحمد بن عمر ضعيف كذلك!

وهذا الحديث من مُفردات شريك والعلماء يتوقفون في ما يتفرد به بعد توليه القضاء، قال البيهقي في المعرفة ٤٨٣/٧ أهل العلم بالحديث لا يحتجون بما تفرد به شريك لكثرة أوهامه. وإخراج الإمام مسلم له في المتابعات دليل على ذلك.

\* ومن طريق محمد بن عمر الرومي عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "أنا دار الحكمة، وعلي بابها".

- أخرجه القطيعي في جزء "الألف دينار" (٢١٦)، وفي زوائده على "فضائل الصحابة" للإمام أحمد ٦٣٤/١-٦٣٥، والآجري في "الشريعة" ٢٣٢/٣-٢٣٣، وزاد الآجري: "... فمن أرادها أتاها من بابها"، قال: "وكان علي رضي الله عنه يقول: إن بين أضلاعي لعلماً كثيراً". وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" ٣٠٨/١، والسلفي في "المشيخة البغدادية" (٨١)، وابن الجوزي في "الموضوعات" ٣٤٩/١.

كان بين يدي ما سألته عن شيء، وعن حفص بن غياث: إن شريكاً لثبيعي. قلت: ولا يثبت بل كان يفضل عثمان. وأفاض ابن عدي في ترجمته في الكامل ٦/٢٢-٢٢ (٨٨٨)، ونقل قول يحيى، ثم ذكر أنه ضعف حديثه جداً، وعن السعدي: سيء الحفظ مضطرب الحديث، وختمها بقوله: وفي بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أملت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه لا أنه يتعمد.

وعده ابن حبان في الثقات ٦/٤٤٤ (٨٥٠٧) لكنه قال: وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروى، تغيّر عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة.

وسكت عنه البخاري في التاريخ الكبير ٤/٢٣٧ (٢٦٤٧)، وعده العجلي في الثقات ١/٤٥٣-٤٥٥ (٧٢٧)، وراجع الضعفاء لابن الجوزي ٢/٣٩ (١٦٢٣)، والميزان ٣/٣٧٢-٣٧٦ (٣٧٠٢).

٨١ - الموسوعة الحديثية الكبرى 'مسند علي' يوسف أوزبك: ٤/١٣١٢.

وقد سقط سويد بن غفلة بين سلمة والصنابحي. ولعله من فعال محمد بن عمر، خاصة وقد عدَّ الأئمة حديثه هذا من منكراته، كما تقدم.

وفيه أنه لم يسمع سلمة بن كهيل من الصنابحي، قاله الدارقطني في العلل ٢٤٨/٣، ويؤيده روايته السابقة عنه بواسطة سويد بن غفلة.

\* ومن طريق سويد بن سعيد الحدثاني عن شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت باب المدينة". - أخرجه ابن المغازلي في "المناقب" (١٢٩)، وابن عساكر في "التاريخ" ٣٧٨/٤٢ والذهبي في "الميزان" ٣/٣٤٨.

ولم يسمع سلمة بن كهيل من الصنابحي كما أسلفت. وسويد بن سعيد الحدثاني ضعيف جداً (٨٢)، وهو في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين ص ٥٠ (١٢٠) ولا يبعد أنه دلسه عن متهم من السابقين.

\* ومن طريق عبد الحميد بن بحر البصري عن شريك قال: حدثنا سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: "أنا مدينة الفقه، وعلي بابها". - أخرجه الآجري في "الشرعية" ٢٣٢/٣ (١٥٤٩) (٨٣)، وأبو نعيم في الحلية ٦٤/١ بلفظ: "أنا دار الحكمة، وعلي بابها".

٨٢ - قال النسائي في "الضعفاء" ص ٥٠ (٢٦٠): ليس بثقة. وروى ابن حبان في "الضعفاء" ٣٥٢/١ (٤٥٦) عن علي بن مسهر: يجب مجانية رواياته، هذا إلى ما يخطئ في الآثار ويقلب الأخبار، وعن يحيى بن معين يقول: لو كان لي فرس ورمح لكنت أعزو سويد بن سعيد. وروى ابن عدي في الكامل ٤٢٨/٣ (٨٤٨) عن البخاري: فيه نظر، وكان قد عمي فتلقت ما ليس من حديثه، سمعت ابن حماد يقول: سويد بن سعيد الحدثاني ضعيف. ونقل ابن الجوزي في الضعفاء ٣٢/٢ (١٥٨٧) عن أحمد: متروك. وروى ابن أبي حاتم في الجرح ٢٤٠/٤ (١٠٢٦) عن أبيه: كان صدوقاً وكان يدلس يكثر ذلك. لذا قال ابن حجر في "التقريب" ص ٢٦٠ (٢٦٩٠) صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول. وراجع: الميزان ٣/٣٤٥-٣٤٨ (٣٦٢٦).

٨٣ - وقع في إسناد الآجري: سلمة بن كهيل عن أبي عبد الرحمن والصواب بدونها فهو عبد الرحمن الصنابحي.

ومن طريقه ابن الجوزي في: الموضوعات ١/٣٤٩، وابن بطة في الإبانة - كما في تلخيص الموضوعات ص ١١٦ (٢٥٦).

وإسناده ضعيف جداً، وفيه: عبد الحميد بن بحر البصري : كان يسرق الحديث<sup>(٨)</sup>. وفيه أيضاً: سويد بن سعيد سبقت ترجمته، ومحمد بن عمر ضعيف.

وهذه الطرق مدارها على شريك بن عبد الله، ولسوء حفظه أسقط يحيى بن سلمة من إسناده، لذا أنكر الترمذي وغيره الرواية، والحديث إسناده منكر، ومعناه منكر أيضاً من وجوه، ثم مع نكارة معناه لم يسلم طريق واحد من رواياته عن شيعي متهم بالكذب أو الوضع أو فاحش التدليس.

وإن استبعدنا احتمال كون شريك شيعياً - كما وصفه حفص بن غياث - فلا أستبعد أن شريكاً رواه عن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو شيعي جلد، ثم لسوء حفظ شريك أسقط يحيى بن سلمة، وهو من مناكيره التي رواها عن أبيه ولا يمنع أن يكون وضعه، والله أعلم.

ومع هذا لم يتبته أكارم أئمتنا لهذا الملحظ حتى قال الترمذي في "السنن" ٥/٦٣٧: "لا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك"، وقال في "العلل الكبير" ( ٦٩٩ بترتيب أبي طالب المكي) : "لم يُروَ عن أحد من الثقات من أصحاب شريك، ولا نعرف هذا من حديث سلمة بن كهيل من غير حديث شريك". وقد أنكره هو والبخاري، كما تقدم. ولقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فحكم عليه بالاضطراب وأنه غير ثابت، قال في العلل ٣/٢٤٧-٢٤٨: هو حديث يرويه سلمة بن كهيل، واختلف عنه، فرواه شريك عن

٨٤ - قال ابن حبان في الضعفاء ٢/١٤٢ (٧٤٨): يروي عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم، كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به بحال. وروى له ابن عدي في الكامل ٥/٣٢٢ (١٤٧٢) أحاديث ثم قال: ولعبد الحميد هذا غير حديث منكر رواه وسرقه من قوم ثقات.

ونقل الذهبي في الميزان ٤/٢٤٥ (٤٧٧٠) قول ابن حبان، ونقل ابن حجر في اللسان ٣/٣٩٥ (١٥٦٧) عن الحاكم وأبي سعيد النقاش: يروي عن مالك بن مغول وشريك أحاديث مقلوبة، وقال أبو نعيم: يروي عن مالك وشريك أحاديث منكرة.

سلمة عن الصنّابحي، عن علي، واختلف على شريك، فقيل: عنه، عن سلمة، عن رجل، عن الصنّابحي، ورواه يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنّابحي، ولم يسنده. وقال المعلمي اليماني في حاشية الفوائد للشوكاني ص ٣٥٢: ... المروي عن شريك لا يثبت عنه، ولو ثبت لم يتحصل منه على شيء، لتدليس شريك وخطئه والاضطراب الذي لا يوثق منه على شيء.

وقد أجاد ابن الجوزي حين جعله في "الموضوعات"، وكذا الذهبي حين تابعه في "الميزان".

الطريق الثانية: إسحاق بن محمد بن مروان، ثنا أبي، ثنا عامر بن كثير السراج، عن أبي خالد، عن سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباتة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً: "أنا مدينة الجنة وأنت بابها يا علي، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها".

- أخرجه أبو الحسن علي بن عمر الحربي في "الأمالي" - كما في اللآلئ ١/٣٣٥ - ، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه ٤٢/٣٧٨ وقال: كذا قال، والمحفوظ: "مدينة الحكمة"، فلعلة تصحف عليهم قديماً! وأخرجه الطوسي الرافضي في "أماله" (٦٢٢) عن إسحاق .. به.

وهو إسناد موضوع، ففيه: أصبغ بن نباتة بن القاسم الحنظلي التميمي، وهو رافضي متروك<sup>(٨٥)</sup>.

٨٥ - قال يحيى كما في رواية الدوري ٣/٤٥٣ (٢٢٢٧): ليس بثقة. وسكت عنه البخاري في التاريخ الكبير ٢/٣٥ (١٥٩٥)، وقال النسائي في الضعفاء ص ٢١ (٦٤): متروك الحديث. وروى العجلي في الضعفاء ١/١٢٩ (١٦٠) عن يحيى: ليس بشيء، وروى عن أبي بكر بن عياش قال: الأصبغ بن نباتة وهيثم هؤلاء كلهم كذابون. وروى ابن عدي في الكامل ١/٤٠٧ (٢٢٠) أقوال يحيى والنسائي، وعقب ترجمته بقوله: لم أخرج له هنا شيئاً لأن عامة ما يرويه عن علي لا يتابعه عليه أحد وهو بين الضعف.

ونقل ابن الجوزي في الموضوعات ١/٣٢٧ قال ابن حبان: فتن بحب علي بن أبي طالب، يأتي بالطامات في الروايات فاستحق الترك. ونقل الذهبي في الميزان ١/٤٣٦ (١٠١٦) عن أبي بكر بن عياش: كذاب. وعده سبط ابن العجمي في الكشف ص ٧٣ (١٥٩). وقال ابن حجر في التقریب ص ١١٣ (٥٣٧) متروك، رمي بالرفض. لكن أبعد العجلي فجعله في الثقات ١/٢٣٣ (١١٣).

وفيه: سعد بن طريف الإسكافي، وهو رافضي، رماه ابن حبان بالوضع<sup>(٨٦)</sup>.  
ومحمد بن مروان شيعي متروك، وابنه لا يُحتج به، ولم أعرف بقية رجاله، وراجع قول  
المعلمي في حاشية الفوائد المجموعة (ص ٣٥٢). وذكر ابن عساكر أن هذا اللفظ غير  
محفوظ.

الطريق الثالثة: يحيى بن بشار الكندي، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، عن أبي  
إسحاق عاصم بن ضمرة، والحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:  
"شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين من ثمرها، والشعبة ورقها، فهل  
يخرج من الطيب إلا الطيب؟! وأنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أرادها فليأت الباب".

- أخرجه الخطيب البغدادي في "تلخيص المتشابه" ٣٠٨/١، ومن طريقه ابن عساكر في  
تاريخ دمشق ٤٢/٣٨٣.

وعلامات الوضع بادية عليه!

وفيه: عاصم بن ضمرة السلولي<sup>(٨٧)</sup>

<sup>٨٦</sup> - قال يحيى كما في رواية الدوري ٤٥٣/٣ (٢٢٢٧): ليس بشيء. ونقله البخاري في التاريخ الكبير ٥٩/٤ (١٩٥٦) وقال: ليس بالقوي عندهم. وقال النسائي في الضعفاء ص ٥٣ (٢٨١) متروك الحديث. وروى ابن أبي حاتم في الجرح ٨٧/٤ (٣٧٩) عن يحيى بن معين: لا يحد لأحد أن يروى عن سعد بن طريف، وعن عمرو بن علي: كوفي ضعيف الحديث، وعن أبي حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث متروك الحديث، وعن أبي زرعة: كوفي لين. وقال ابن حبان في الضعفاء ٣٥٧/١ (٤٦٧): كان يضع الحديث على الفور. وروى العقيلي في الضعفاء ١٢٠/٢ (٥٩٨) عن عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: كان فيه غلو في التشيع، وعن البخاري: ليس بالقوي عندهم. وروى ابن عدي في الكامل ٣٤٩/٣ (٧٩٦) أقوال يحيى والبخاري والنسائي، وعن أحمد: ضعيف الحديث. وراجع الميزان ١٨١/٣-١٨٣ (٣١١١).

<sup>٨٧</sup> - روى ابن عدي في الكامل ٢٢٤/٥ (١٣٨٠) عن شعبة: لم أذكر له حديثاً لكثرة ما يروي عن علي مما تفرد به ومما لا يتابعه الثقات عليه، والذي يرويه عن عاصم قوم ثقات، البلية من عاصم ليس ممن يروي عنه. وقال ابن حبان في الضعفاء ١٢٥/٢ (٧١٩) كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن علي قوله كثيراً، فلما فحص ذلك في روايته استحق الترك.

وجعله سبط ابن العمري في الوضاعين في "الكشف" ص ١٤٣ (٣٦١)، ونقل عن الجوزجاني أنه ذكر حديثاً وهو منكر جداً وهو بخلاف ما حكى عنه، ثم قال: خالف الأمة فروى أن في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه، وقول ابن عدي: والبلية منه أنه وضعه، والله أعلم.



اتهمه ابن عدي ووثقه غيره، يتفرد عن علي بما لم يعرف عن غيره، ولم أر من تنبّه إلى قول يحيى فيه أنه شيعي (٨٨).

وفيه: الحارث بن عبد الله الأعور اتهمه بالكذب غير واحد (٨٩).

وفيه: يحيى بن بشار الكندي الكوفي، قال الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه حدث عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني، وهما مجهولان. وقد اتهمه الذهبي في الميزان ١٦٥/٧ (٩٤٧٦) قال: لا يُعرف عن مثله، وأتى بخبر باطل. وقال في "المغني" ٧٣١/٢: شيخ لعباد الرواجني لا يعرف، عن مجهول. ونكره ابن حجر في اللسان ٢٤٣/٦ (٨٥٥).

وفيه: عباد بن يعقوب الرواجني وهو رافضي اتهمه بعضهم (٩٠). والسند كوفي مصنوع ونكر الشيعية في منته دليل على وضعه.

ونقل البخاري في التاريخ الكبير ٤٨٢/٦ (٣٠٥٢) عن سفيان: كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث. ونحوه في الجرح والتعديل ٣٤٥/٦ (١٩١٠)، وعن ابن المديني: ثقة. وجعله المعجلي في الثقات ٨/٢ (٨١١)، ولعله تابع توثيق ابن المديني. وقد توسط ابن حجر في التقريب فجعله صدوقاً، ولقد كان ينكر عليه وقب رويته على علي، وأنه كان يتفرد عنه بما لا يعرف. وراجع الضعفاء لابن الجوزي ٦٩/٢ (١٧٥٤) والميزان ٦/٤ (٤٠٥٧).

٨٨ - راجع من كلام أبي زكريا في الرجال ص ٦٥ (١٥٩).

٨٩ - روى البخاري في التاريخ ٢٧٣/٢ (٢٤٣٧) عن إبراهيم يعني النخعي: أنه اتهم الحارث... وعن الشعبي: حدثنا الحارث وأشهد أنه أحد الكذابين. واقتصر في الضعفاء ص ٢٨ (٦٠) على ذكر تكذيب النخعي له. وذكر ابن أبي حاتم في الجرح ٧٨/٣ (٣٦٣) اتهام الشعبي وإبراهيم له، وعن ابن مهدي أنه ترك حديثه، وعن يحيى: ضعيف، وعن أبي حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، ونحوه عن أبي زرعة. وقال ابن حبان في الضعفاء ٢٢٢/١ (١٩٧): كان غالباً في التشيع، وأهياً في الحديث، ونقل أن مرة الهمداني كاد يقتله لما سمع منه، ورجح أبو نعيم أنه لم يسمع الحارث من علي سوى أربعة أحاديث. ونقل العقبلي في الضعفاء ٢٠٨/١-٢١٠ (٢٥٧) إن كنا لا يرويان عنه شيئاً وأن يحيى وعبد الرحمن ضربا على حديثه وأن أبا إسحاق وابن المديني كنياه. ثم إنني لأعجب من حكم ابن حجر في التقريب حيث قال: كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف! والراجح عندي أنه كذاب. وراجع الضعفاء لابن الجوزي ١٨١/١-١٨٢ (٧٢٦)، والميزان ٢/٢-١٧٠ (١٦٢٩).

٩٠ - سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير ٤٤/٦ (١٦٤٥). وقال ابن أبي حاتم في الجرح ٨٨/٦ (٤٤٧) سئل أبي عنه فقال: كوفي شيخ. وقال ابن حبان في الضعفاء ١٧٢/٢ (٧٩٧): كان رافضياً داعية إلى الرفض ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير فاستحق الترك. وروى ابن عدي في الكامل ٣٤٨/٤ (١١٨٠) أن أبا بكر ابن أبي شيبة

الطريق الرابعة: أحمد بن حمّاد، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر الباقر، عن علي بن الحسين، عن الحسين بن علي، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: "أنا مدينة الحكمة، وهي الجنة، وأنت يا علي بابها، فكيف يهتدي المهتدي إلى الجنة، ولا يُهتدى إليها إلا من بابها".

- أخرجه أبو جعفر الطوسي الرافضي في "إتمام النعمة في تصحيح حديث علي باب الحكمة" ص ٨٨-٨٩ (٩٦٤) وعزاه ابن الجوزي في الموضوعات ١/٣٥٠ لأبي بكر ابن مردويه.

وإسناده موضوع كذلك.

فيه: جابر بن يزيد الجعفي: اتهمه غير واحد<sup>(١١)</sup>.

وفيه: عمرو بن شمر الجعفي الكوفي: كذاب، يروي الموضوعات<sup>(١٢)</sup>.

أو هناد فسقاه أو أحدهما، وعقب ابن عدي بقوله: فيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم. وجعله سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث ص ١٤٦ (٣٧٠). وتساهل فيه ابن حجر في التقريب ٢٩١ (٣١٥٣) فقال: صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون. وراجع الضعفاء لابن الجوزي ٢٧٧-٢٧٨ (١٧٨٨) والميزان ٤٤-٤٥ (٤١٥٤).

<sup>١١</sup> - قال البخاري في التاريخ الكبير ٢/٢١٠ (٢٢٢٣): تركه عبدالرحمن بن مهدي، وروى البخاري عن يحيى بن سعيد: تركنا جابراً قبل أن يَقتَمَ علينا الثوري، وروى عن الشعبي: يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ! قال إسماعيل: فما مضى الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب. وقاله في "الضعفاء الصغیر" ص ٢٥ (٤٩). وقال النسائي في "الضعفاء" ص ٢٨ (٩٨) متروك. وقال الجوزجاني في "أحوال الرجال" ص ٥٠ (٢٨): كذاب، وذكر ابن حبان في الضعفاء ٢٠٨/١-٢٠٩ (١٧٣) أن أيوب كذبه وأبو حنيفة وزاندة، وأن أحمد كان ينهى عن كتّاب حديثه. وروى العقيلي في الضعفاء عن سفیان قال: سمعت جابراً يحدث بنحو من ثلاثين حديثاً ما أستحل أن أنكر منها شيئاً. ونقله ابن الجوزي في الضعفاء ١/١٦٤ (٦٣٠).

وعن أبي حنيفة: ما لقيت أكذب منه، وقال جرير: لا أستحل أن أروي عنه، وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه ولا كرامة، ليس بشيء. وراجع الميزان مطولاً ٢/١٠٣-١٠٧ (١٤٢٧). ونظراً لتوثيق ابن مهدي ووكيع وشعبة له فقد اكتفى ابن حجر في التقريب ص ١٣٧ (٨٧٨) بأنه ضعيف رافضي! والأمر أعظم مما قال.

<sup>١٢</sup> - قال يحيى في التاريخ برواية الدوري ٣/٢٧٩ (١٣٤٠): ليس بشيء. وقال البخاري في التاريخ الكبير ٦/٣٤٤ (٢٥٨٣) والتاريخ الأوسط ٢/٢٠٤ (٢٣١٦): منكر الحديث. وقال الجوزجاني في أحوال الرجال ص ٥٦ (٤٤): كذاب زائغ. وروى ابن أبي حاتم في الجرح ٦/٢٣٩ (١٣٢٤) عن عمرو بن علي: منكر الحديث حدث بأحاديث منكرة، وعن يحيى: ليس ثقة، وعن أبي حاتم: منكر الحديث جداً ضعيف الحديث لا يشتغل به تركوه، وعن أبي زرعة: ضعيف

وفيه: أحمد بن حماد الهمداني ضعّفه الدارقطني، ذكر ابن حجر في اللسان ١٦٤/١ (٥٢١) أن الدارقطني ضعفه وعقب بقوله: لا أعرفه.

وفيه: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي صاحب "الأمالي"، أعرض عنه الحفاظ لبدعته، فقد كان يتنقص السلف؛ قال ابن النجار: "أحرقت كتبه"<sup>(٩٣)</sup>.

\* وله وجه آخر من طريق محمد بن عبد الله بن المطلب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عبد الله بن عمر اللاحقي، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا، قال: حدثني أبي، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: "يا علي أنا مدينة العلم، وأنت الباب، كذب من زعم أنه يصل إلى المدينة إلا من الباب"<sup>(٩٤)</sup>.

- أخرجه ابن المغازلي في "المناقب" رقم ١٢٦، والطوسي الرافضي في "أماليه" (١١٩٤)، وعزاه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٣٥٠/١ لابن مردويه من حديث الحسين بن علي عن أبيه، وقال: إن في سننه مجاهيل، ولم يتعقبه السيوطي في "اللآلئ" لأنه لم يستطع رده. وإسناده موضوع.

الحديث. وقال ابن حبان في الضعفاء ٧٥/٢ (٦٢٣): كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات في فضائل أهل البيت وغيرها، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وروى العقيلي في الضعفاء ٢٧٥/٣ (١٢٨٢) قال عمرو بن شمر: هذا أكثر عن جابر، وما رأيته عنده قط. وروى ابن عدي في الكامل ١٢٩/٥-١٣٠ (١٢٩٢) عن السدي: زانغ كذاب. وختم ابن عدي ترجمته بقوله: "وعامة ما يرويه غير محفوظ". ونقل ابن حجر في اللسان ٣٦٦/٤-٣٦٧ (١٠٧٥) عن الجوزجاني: زانغ كذاب، ونقل عن أبي نعيم: يروي جابر الجعفي الموضوعات المناكير. ونقل سبط ابن العمري في الكشف الحثيث ص ٢٠٢ (٥٧١) عن السلماني: كان يضع للروافض. وراجع الضعفاء لابن الجوزي ٢٢٨/٢ (٢٥٦٥) والميزان ٣٢٤/٥ (٦٣٩٠).

<sup>٩٣</sup> - نقل عبارته ابن حجر في لسان الميزان ١٣٤/٧، وانظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٨ / ٣٣٤.

<sup>٩٤</sup> - اختصرت سننه دون الإخلال به إذ لا قيمة لسماعاته وفيه الوضاع الكذاب.

وفيه: علي بن موسى بن جعفر الرضا: روى عن أبيه العجائب، كأنه كان يهيم ويخطئ، وقد دافع عنه أن الخطأ من غيره<sup>(٩٥)</sup>.

وفيه: محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني الكوفي: كان كذاباً دجالاً، وكان يضع الأحاديث<sup>(٩٦)</sup>.

وفيه: أحمد بن محمد بن عيسى القمّي: من شيوخ الرافضة<sup>(٩٧)</sup>.  
وشيخه محمد بن عبد الله، وشيخه اللاحقي متهم كذلك.

\* وله وجه آخر: من رواية علي بن الحسن بن بندار بن المثنى أنا علي بن محمد مهرويه ثنا داود بن سليمان الغازي ثنا علي بن موسى الرضا عن آبائه عن علي مرفوعاً: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب".

- أخرجه ابن النجار في "ذيل تاريخ بغداد"، وعزاه له السيوطي في اللآلئ المصنوعة ٣٣٤/١.

وفيه: داود بن سليمان الجرجاني الغازي وهو كذاب، روى موضوعات عن علي بن موسى<sup>(٩٨)</sup>.

وفيه: علي بن الحسن بن بندار بن المثنى الأستراباذي الأذني: اتهمه ابن طاهر<sup>(٩٩)</sup>.

<sup>٩٥</sup> - قاله ابن حبان في "الضعفاء" ١٠٦/٢ (٦٧٨) لكنه قال في "الثقات" ٤٥٦/٨ (١٤٤١١): يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته وأبى الصلت خاصة فإن الأخبار التي رويت عنه وتبين أنها بواطيل إنما الذنب فيها لأبى الصلت وأولاده وشيعته لأنه في نفسه كان أجل من أن يكذب. وقال الذهبي في الميزان ١٩١/٥-١٩٢ (٥٩٥٨) قال ابن طاهر: يأتي عن أبيه بعجائب! قلت: إنما الشأن في ثبوت السند إليه وإلا فالرجل قد كذب عليه ووضع عليه نسخة سائرة كما كذب على جده جعفر الصادق. قال ابن حجر في "التقريب" ص ٤٠٥ (٤٨٠٤): "صدوق، والخلل ممن روى عنه".

<sup>٩٦</sup> - قال الخطيب في التاريخ ٤٦٦/٥ (٣٠١٠): بان كذبه فمزقوا حديثه، وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة، وقال أيضاً: كذبه الدارقطني، وأسقط حديثه، وقال لي الأزهرى: كان أبو المفضل دجالاً كذاباً، ما رأينا له أصلاً قط. ونقله ابن الجوزي في الموضوعات ٢٥٥/٢ وابن حجر في اللسان ٢٣١/٥ (٨١١).

<sup>٩٧</sup> - نكره ابن حجر في اللسان ٢٦٠/١ (٨٠٧) وسكت عنه.

<sup>٩٨</sup> - قال ابن أبي حاتم في الجرح ٤١٣/٣ (١٨٩١): سمعت أبي يقول: هو مجهول. وقال الذهبي في الميزان ١٢/٣ (٢٦١١): كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه أبو حاتم، له نسخة موضوعة على الرضا. ونقله ابن حجر في اللسان ٤١٧/٢ (١٧٢٥).

الطريق الخامسة: من طريق الحسن بن محمد عن جرير عن محمد بن قيس عن الشَّعْبِيِّ عن عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب".  
- أخرجه أبو بكر ابن مردويه - كما في "الموضوعات" لابن الجوزي ١/٣٥٠ -، تك قال ابن الجوزي: في سننه محمد بن قيس، وهو مجهول، ولم يتعقبه السيوطي في اللآلئ. والشعبي إنما سمع من علي حديثاً واحداً هو ما أخرجه البخاري في الرجم عنه عن علي حين رجم المرأة قال رجمتها بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وروى ابن أبي حاتم في الجرح ٦/٣٢٣ (١٨٠٢): سئل أبي عن الفرائض الذي رواه الشعبي عن علي، قال: هذا عندي ما قاسه الشعبي على قول علي، وما أرى علياً كان يتفرغ لهذا. وذكره الدارقطني في العلل ٤/٩٦ حديث البخاري الآنف ثم قال: "سمع منه حرفاً ما سمع غير هذا"<sup>(١٠٠)</sup>. وفيه: الحسن بن محمد، لم أعرفه.

وفيه: جرير الضبي <sup>(١٠١)</sup> مجهول.

وقد أعله الذهبي في "تلخيص الموضوعات" ص ١١٦ (٢٥٦) بقوله: "رُوي بإسناد فرد عن جرير ... الخ. وفيه علل أخرى لتفرد ابن مردويه به، والله أعلم.

الطريق السادسة: من طريق الباغندي محمد بن محمد بن سليمان، نا محمد بن مُصَفَّى، نا حفص بن عمر العدني، نا علي بن عمر، عن أبيه، عن جرير، عن علي، قال: قال

<sup>١٠٠</sup> - قال السهمي في "تاريخ جرجان" ص ٣٢٠ (٥٧١): تكلم فيه الناس. وقال الذهبي في "الميزان" ٢/٤٤٥ (٤٢٤٥): اتهمه محمد بن طاهر، ونقله ابن حجر في "اللسان" ٤/٢١٧ (٥٧٠) وزاد: "ويحدث عن أبيه عن جماعة من القدماء كعلي بن الجعد وغيره، يسبق إلى القلب أنه عملها عليه...، وروى عن الجارودي الذي كان يروي عن يونس بن عبد الأعلى.. فكذب عليه ما لم يكن هو يجتري أن يقول، لا يحل الرواية عنه إلا علي وجه التعجب".

وقال سبط ابن العجمي في "الكشف" ص ١٨٧ (٥٠٩): اتهمه محمد بن طاهر، الظاهر أنه بالكذب.

<sup>١٠١</sup> - وذكره ابن حجر في اللسان ٥/٥٩ (١١٠)، وأعل في التلخيص الحبير ٢/١١٦ رواية للشعبي عن علي بأن فيها انقطاعاً واستشهد بكلام الدارقطني.

<sup>١٠١</sup> - سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير ١٢/٢١١ (٢٢٢٦) وابن أبي حاتم في الجرح ٢/٥٠٢ (٢٠٦٥). وقال الذهبي في الميزان لا يعرف. ونقله ابن حجر في التهذيب ٢/٦٧ (١١٩) واللسان ٧/١٨٩ (٢٥١٢).

رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا مدينة العلم وعلي بابها، ولا تؤتى البيوت إلا من أبوابها".

- أخرجه ابن المغازلي في المناقب رقم ١٢٢. وإسناده متروك أو موضوع.

وفيه: علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وهو مستور<sup>(١٠٢)</sup>.

وفيه: حفص بن عمر بن ميمون العَدَنِيّ: كذا في رواية ابن المغازلي ولا أراه إلا حفص بن عمر الأيلي ولم يفرق بينهما البخاري؛ وفرق بينهما ابن أبي حاتم وابن عدي والدارقطني والخطيب، فإن كانا رجلين فالأولى أن يكون الأيلي لأنه من الطبقة التي تروي عن جعفر الصادق، - وقد ترجمته في الحديث الرابع-، وأما العدني فيبعد أن يروي عن جعفر لأنه من الطبقة التي يروي عنها ابن مصفى، وعلى كل: فالأيلي كذاب والعدني متروك، وحديثهما مطروح مردود، والله أعلم بالصواب.

وفيه: محمد بن مُصَفَّى بن بُهْلُول القُرَشِيّ<sup>(١٠٣)</sup>. كان يدلّس تدليس التسوية فلعله توصل للأيلي بتدليسه.

الطريق السابعة: عبيد الله بن أبي رافع، عن علي<sup>عليه السلام</sup>.

- عزاه الشيرازي في "إتمام النعمة" ص ٨٤ قال لمحمد بن علي الحسني في كتاب: مَنْ روى عن زيد بن علي الشهيد من التابعين، عن الحسن بن زيد، عن زيد بن الحسن السبط، عن زيد بن علي الشهيد، عن علي بن الحسين، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي عليه السلام.

ذكره معلقاً، ولم يَسُقْ إسناده، ولم أَقْف عليه في موضع آخر كي أحكم عليه.

<sup>١٠٢</sup> - سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح ١٩٦/٦ (١٠٧٨)، وقال ابن حبان في الثقات ٤٥٦/٨ (١٤٤٠٧): يُعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه. وقال ابن حجر في التقريب ص ٤٠٤ (٤٧٧٥): "مستور".

<sup>١٠٣</sup> - راجع ترجمته عند العقيلي في الضعفاء ١٤٥/٤ (١٧١٠) وتاريخ دمشق ٤١٠/٥٥ (٧٠٠٦) وتهذيب الكمال ٤٧٠-٤٢٥/٢٦ (٥٦١٣) والكاشف للذهبي ٢٢٢/٢ (٥١٥٧) واللسان ٣٧٦/٧ (٤٧٤٩) والتهذيب ٤٠٦/٩-٤١٥ (٧٤٤)

مما سبق تبين أن جميع طرقه عن علي إما مكذوبة أو متروكة، لا كما زعم أبو جعفر الطوسي في "إتمام النعمة"، ولا الغماري في: "فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي" ص ٣٠ حيث قال: "فإذا ضم إلى هذه الطريق التي هي صحيحة تلك الطرق الأربعة من رواية الشعبي، والحسن، والأصمغ، والحارث، كان حديث علي عليه السلام بمفرده صحيحاً جزماً فكيف بانضمامه إلى حديث ابن عباس الذي هو من أصح الصحيح كما عرفت".

قلتُ: بل شدة ضعفها يزيد شواهدا ضعفاً كما هو معروف من قواعد الحديث. ولقد استنكره الترمذي لأنه رواية ضعيف، أو لأنه: ليس يصح سماع لسلمة بن كهيل من الصنابحي، ولعل مراد الترمذي: نكارة معناه، وشدة ضعف أسانيده؛ وذلك لتفرد كل طريق برواية كذاب أو متروك أو سارق للحديث أو سيء الحفظ، وأنه لا يصح من وجه من الوجوه. وقد فصلت في نهاية الحديث السادس إمكان تلازم النكارة والغرابة، والله أعلم بالصواب.

## نتائج البحث:

تعددت مراداة الترمذي للنكارة، ولم نجد الصورة النمطية المحصورة فيما اشتهر من كون النكارة هي مخالفة الراوي الضعيف للراوي المقبول أو الثقة! بل وجدنا النكارة رواية ضعيف - أو شديد الضعف - يتفرد بها أو يتابعه مثله أو أشد منه ضعفاً، فيخالف فيها ثقة أو عُرْقاً متوارثاً! أو لا يخالف وإنما يتفرد بتلك الرواية فلا يرويها غيره، أو تكون تلك المخالفة رواية مجموعة من شديدي الضعف، أو تكون الرواية مخالفة في معناها ما لا يُعرف من صحيح المرْوي.

وهذا بيان تفصيله:

- ١ - أن يروي الراوي شديد الضعف وإن تابعه على روايته من هو مثله، أو كان لروايته شاهد ضعيف، كما في الحديث الأول.
- ٢ - أن يتفرد الراوي الضعيف بما لا يُعرف من رواية غيره من الثقات، كما في الحديث الثاني.
- ٣ - أن يروي الراوي شديد الضعف رواية يتابعه عليها من لا وزن له! فيتابعه راوٍ مجهول مُتهم بسرقة الحديث، كما في الحديث الثالث.
- ٤ - أن يروي الراوي شديد الضعف عن مثله، وإن تابع الراوي الأول راوٍ ضعيف فاحش التدليس له دون وجود ما يؤيد روايتهم، كما في الحديث الرابع.
- ٥ - أن يروي المتروك المتهم بالوضع رواية، فيتابعه من الضعفاء من هم أحسن حالاً منه، كما في الحديث الخامس.
- ٦ - أن يتفرد الراوي الضعيف برفعه من طريق لا يعرف له فيه مشارك، كما في الحديث السادس.
- ٧ - أن يروي الراوي المجهول وإن تابعه مثله ما لا يصح له فيه سماع، كما في الحديث السابع.



٨ - أن تكون أسانيد الرواية شديدة الضعف، وإن تكاثرت تلك الأسانيد، و يكون معنى هذه الرواية منكرًا غير مقبول، كما في الحديث الثامن.

وعليه فليس ( المنكر ) مجرد راوٍ ضعيف خالف الثقة ما رواه. وإنما هي رواية راوٍ ضعيف أو شديد الضعف أو سيء الحفظ يتفرد بها أو يخالف فيها الثقات أو ينكر لفظها أو يكون التفرد فيها تفردًا لغويًا كاصطلاح الأصوليين. وليس يمتنع مخالفة المقبول للثقة كما في ( الشاذ ) أن يسمى منكرًا، وليس يمنع أن يتلازم المنكر والغريب.

## خاتمة:

استقر إلى حد بعيد أن ( الحديث المنكر ) هو مخالفة الضعيف للثقة، وذلك عند بعض المتقدمين وكثير من المتأخرين؛ إلا أن استعمال أئمة النقاد من المحدثين قديماً لم يكن على هذا الحصر، وإنما تعددت صور ما أنكروه من الروايات، دون أن يشيروا إلى ضابط يجمعها في حدٍ مستقر، بل لم ينقل عنهم ضابط لكل حالة مما أنكروه، يدل لذلك ما ابتدأت به بحثي هذا من قول ابن رجب: "ولم أف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه..." فكان لزاماً أن نسبر مروياتهم التي وسموها بالانكار لنجلي مراداتهم من كل حالة إذ رأينا صوراً عديدة تتباين للمنكر لا يمكن جمعها تحت التعريف المشهور "مخالفة الضعيف للثقة".

رأينا - رغم شهرة التعريف - مخالفة سيء الحفظ للثقة، ومخالفة المتروك شديد الضعف، أو حتى المتهم؛ وهذه إن أمكن أن يطلق عليها مخالفة الضعيف للثقة ولو تجوزاً فإن هناك وجوهاً أخرى لا تتضبط تحت تلك القاعدة؛ من ذلك: تفرد الضعيف برواية لا تُعرف عن غيره، رأينا مخالفة الضعيف - وإن تابعه غيره- للثقة دون اعتبار لمخالفته ولا لمشاركة مثله له، كذلك مخالفة المتهمين شديدي الضعف من أصحاب الأهواء حين يتواطئون على قول غير معروف مبتدع، كما في تعظيم عليٍّ وعقبه ﷺ، أيضاً مخالفة العُرف السائد في الملابس وإن لم تعرف رواية تدفعه.

ولم يقع لي عند الترمذي - لقلة ما وصفه بالانكار في "سننه" - ما وقع عند دارس مفهوم المنكر في سنن الإمام أبي داود: من مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه؛ وهو

ما استقر القول بتسميته بالشاذ، وقد جليت مسلكتهم هذا في بداية بحثي، كما لم يقع لي ما رواه ضعيف وتابعه عليه ثقة مقلد<sup>3</sup>. وقد حاولت فصل النزاع فيما تداخل فيه الحكم بالغرابة والوصف بالنكارة. ولعل الدراسات التالية تكشف لنا مفاهيم جديدة لما أطلق عليه الحكم بالنكارة.

واتضح من البحث أن حكم الدكتور نور الدين عتر: "يطلق الترمذي في جامعه المنكر ويريد به: الحديث الذي تفرد به الراوي الضعيف، من غير أن يكون ثمة ثقة خالفه". إنما هو أحد صور المنكر في سنن الترمذي لا كل ما رواه، من المنكر.

ويظهر أيضًا بُعد الأئمة عن رواية المنكر، والإقلال منه، خاصة الترمذي الذي لم يخرج في "سننه" منه سوى ثمانية أحاديث، حكم على سبعة منها، ونقل عن شيخه الثامن.

وعليه يتضح أن الحدّ المشهور للمنكر إنما هو جزء من تعريف لا يمكن حصره في مخالفة ضعيف أو تفرده، ولما لم يتضح جميع تصرف الأئمة النقاد في هذا فيبقى التعريف في حاجة لسبر جميع تصرفهم فيه، ولعل نتابع الدراسات عليه تحصر وجهاتهم فيه ودلالاته عندهم.

والله الموفق لما فيه السداد والرشاد.

## فهرست أهم المراجع والمصادر:

إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي ٧٥٣-٨٤١ هـ

: الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث. تحقيق: صبحي السامرائي ط ١ عالم الكتب بيروت ١٤٠٧ هـ.

إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ٢٥٩ هـ

: أحوال الرجال. تحقيق صبحي السامرائي. ط ١ الرسالة بيروت ١٤٠٥ هـ.

أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، شهاب الدين ٧٦٢-٨٤٠ هـ: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. تحقيق موسى على محمد و د. عزت على ط دار الكتب الحديثة القاهرة د.ت.

أحمد بن الحسين البيهقي: شعب الإيمان تحقيق أبي هاجر السعيد بسيوني ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٠ هـ.

أحمد بن شعيب بن علي النسائي أبو عبد الرحمن ٢١٥ - ٣٠٣ هـ

: السنن الكبرى ١-٧ تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وآخرين. ط ١ العلمية بيروت ١٩٩١.

: كتاب الضعفاء والمتروكين. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط ١ دار الوعي بطلب ١٣٦٩ هـ.

أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم ٤٣٠-٠٠٠ هـ: حلية الأولياء ١ - ١٠ ط ١ السعادة القاهرة ١٩٧٤.

: ذكر أخبار أصبهان (تاريخ أصبهان) ١ - ٢ تحقيق سيد كسروي. ط العلمية بيروت ١٤١٠ هـ.

: الضعفاء تحقيق د. فاروق حمادة ط ١ دار الثقافة. المغرب ١٤٠٥ هـ.

أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي أبو الحسن ١٨٢-٢٦١ هـ

- : معرفة الثقات ١-٢ تحقيق عبد العليم البستوي ط١ مكتبة الدار . المدينة ١٤٠٥هـ .
- أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أبو بكر ٣٩٢ - ٤٦٣هـ .
- :تاريخ بغداد أو مدينة السلام ١-١٤ العلمية بيروت د.ت.
- :الكفاية في علم الرواية. تحقيق أبو عبد الله السورقي وآخر. ط المكتبة العلمية. المدينة المنورة.
- :كتاب تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم
- ١-٢ تحقيق سكيئة الشهابي ط١ دار طلاس سوريا ١٩٨٥.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣-٨٥٣هـ .
- :تقريب التهذيب تحقيق محمد عوامة ط١ دار الرشيد حلب ١٤٠٦هـ .
- :التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١-٤ ط السيد عبد الله هاشم اليماني. المدينة المنورة ١٩٦٤.
- :تهذيب التهذيب ١-١٤ ط١ دار الفكر بيروت ١٤٠٤هـ .
- :فتح الباري شرح صحيح البخاري. ط دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ .
- :لسان الميزان ١-٧ ط٢ دائرة المعارف النظامية حيدرأباد. الهند ١٣٢٩
- وأعاده مصورا مؤسسة الأعلمي بيروت ١٣٩٠هـ .
- :النكت على كتاب ابن الصلاح. تحقيق ربيع بن هادي. ط١ الجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ .
- :هدى الساري مقدمة فتح الباري. تحقيق محب الدين الخطيب وآخرين ط١ السلفية القاهرة ١٣٨٠هـ .
- أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى ٢١٠ - ٣٠٧هـ .
- : المسند ١ - ١٤ تحقيق: حسين سليم أسد. ط٢ دار المأمون للتراث.
- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ١٦٤ - ٢٤١هـ .

: العلل ومعرفة الرجال ١-٣ تحقيق: وصي الله بن محمد عباس ط ١ المكتب الإسلامي بيروت ١٤٠٨هـ.

: المسند ١-٦ طبع مؤسسة قرطبة. القاهرة.

إسماعيل بن عمر بن كثير، عماد الدين، أبو الفداء ٧٠٠ - ٧٧٤هـ اختصار علوم الحديث تحقيق: أحمد شاكر ط دار التراث ، القاهرة ، ط ٣ : ١٣٩٩هـ.  
حمزة بن يوسف أبو القاسم الجرجاني.

: تاريخ جرجان. تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان ط ٣ عالم الكتب - بيروت ١٤٠١هـ.

الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن ١٠٠-١٧٥هـ.

: كتاب العين ١-٨. تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي. ط الكويت.

سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم ٢٦٠ - ٣٦٠هـ.

: الدعاء. تحقيق: محمد عبد القادر عطا ط ١ العلمية بيروت ١٩٩٣.

: المعجم الأوسط ١-١٠ تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني. ط ١ دار الحرمين القاهرة ١٤١٥هـ.

: المعجم الصغير ١-٢ تصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان. مكتبة السلفية المدينة المنورة ١٩٦٨.

: المعجم الكبير ١ - ٢٥ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ط ٢ وزارة

الإعلام. العراق.

سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٠٢-٢٧٥هـ.

: السنن ١-٥ تحقيق عزت عبيد الدعّاس. دار الحديث - حلب - سوريا ١٩٦٩.

العباس بن محمد الثوري ١٨٥ - ٢٧١هـ.

التاريخ عن يحيى بن معين ٢-١ تحقيق د. أحمد نور سيف ط١ مركز البحث العلمي، مكة المكرمة ١٣٩٩هـ.

عبدالله بن عديّ الجرجاني، أبو أحمد ٢٧٧ - ٣٦٥ هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال ٧-١ تحقيق يحيى مختار غزاوي ط٣ دار الفكر. بيروت ١٩٨٥.

عبدالله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، أبو الشَّيْخ... - ٣٦٩ هـ.

كتاب الأمثال في الحديث النبوي. تحقيق : د. عبد العلي عبد الحميد ط٢، الدار السلفية بمومباي. الهند ١٩٨٧.

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق، جلال الدين السيوطي ٨٤٨ - ٩١١ هـ.

: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٢-١ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ط٢ مكتبة الرياض الحديثة.

: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة. تحقيق خليل محيي الدين الميس ط١ العلمية بيروت ١٩٨٤.

: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية ٢-١ ط التجارية وأعادته مصورًا دار المعرفة بيروت ١٩٨٣.

عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، زين الدين... - ٧٩٥ هـ.

: شرح علل الترمذي ٢-١ تحقيق السيد صبحي الحميد ط العاني بغداد ١٣٩٦هـ.

عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجَوْزِيّ، أبو الفرج ٥١٠ - ٥٩٧ هـ.

: العلل المتناهية في الأحاديث ٢-١ تحقيق خليل الميس ط١. العلمية بيروت ١٩٨٣.

: كتاب الضعفاء والمتروكين ٣-١ تحقيق سامي التونسي ط١ العلمية. بيروت ١٤٠٦هـ.

: الموضوعات ٣-١ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ط١ المكتبة السلفية

السعودية ١٩٦٦.

- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم، أبو محمد ٢٤٠ - ٣٢٧ هـ.
- : الجرح والتعديل ١-٩ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ط ١ دائرة المعارف  
العثمانية الهند ١٩٥٢ وأعادته مصورًا دار إحياء التراث العربي بيروت.
- : علل الحديث ١-٢ السلفية القاهرة ١٣٤٣ هـ وأعادته مصورًا دار السلام بطلب.  
عبد الرحيم بن الحسين العراقي، أبو الفضل ٧٢٥ - ٨٠٦ هـ.
- : المغنى عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ١-٤ طبع بهامش  
الإحياء. الحلبي القاهرة ١٩٣٩.
- عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، أبو سعد ... - ٥٦٢ هـ.
- : أدب الإملاء والاستملاء. تحقيق ماكس فايسفايلر ط ١ وأعادته مصورًا العلمية  
بيروت ١٩٨١.
- عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي ١٩٤ - ٢٦٤ هـ: سؤالات البرذعي. تحقيق  
د. سعدي الهاشمي. ط ٢ دار الوفاء المنصورة. ١٤٠٩ هـ.
- عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، ابن الصلاح ٥٧٧ - ٦٤٣ هـ.
- : مقدمة ابن الصلاح. تحقيق د. نور الدين عتر. ط دار الفكر المعاصر بيروت  
١٣٩٧ هـ.
- علي بن أبي بكر الهيثمي، نور الدين ٧٣٥ - ٨٠٧ هـ.
- : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١-١٠ ط ١ القدسي، القاهرة ١٣٥٢ هـ.
- : موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان. تحقيق: محمد عبد الرازق حمزة ط ١ السلفية  
القاهرة د.ت.
- علي بن بلبان الفارسي. علاء الدين ... - ٧٣٩ هـ : الإحسان في تقريب صحيح ابن  
حبان ١-١٨ تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ط ١ الرسالة بيروت ١٩٨٨.
- علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ٤٩٩ - ٥٧١ هـ.



: تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل. تحقيق: علي شيري  
ط ١ دار الفكر بيروت.

علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، أبو الحسن ٣٠٦ - ٣٨٥ هـ.

: العلل الواردة في الأحاديث النبوية تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي. ط ١ دار طيبة  
الرياض ١٤٠٥ هـ.

علي المتقي بن عبد الملك حسام الدين الهندي، علاء الدين... - ٩٧٥ هـ.

: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ١-١٨ بإشراف بكر حياتي وصفوة السقا. ط ١  
الرسالة بيروت ١٩٨٩.

علي بن محمد بن عرّاق الكناني، أبو الحسن ٩٠٧ - ٩٦٣ هـ.

: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ١-٢ تحقيق عبد الله محمد  
ابن الصديقي، وآخر ط ١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩.

المبارك بن محمد الجزريّ أبو السعادات ٥٤٤ - ٦٠٦ هـ.

: النهاية في غريب الحديث ١-٥ تحقيق: طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد  
الطناحي. المكتبة العلمية ١٣٩٩ هـ.

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي... - ٧٢١

: مختار الصحاح. تحقيق: محمود خاطر. مكتبة لبنان، بيروت ١٤١٥ هـ.

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، شمس الدين ٦٧٣ - ٧٤٨ هـ.

: تلخيص الموضوعات. تحقيق: ياسر إبراهيم ط ١ مكتبة الرشد. الرياض ١٤١٩ هـ.

: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ١-٢ تحقيق: محمد عوامة ط ١ دار  
القبلة. جدة ١٤١٢ هـ.

: المغني في الضعفاء. تحقيق د. نور الدين عتر دار إحياء التراث.

بيروت

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: على محمد معوض وآخر ط ١ العلمية بيروت ١٩٩٥.
- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، البخاري، أبو عبد الله ١٩٤-٢٥٦ هـ.
- كتاب التاريخ الكبير ١-٨ تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وآخرين حيدر آباد الهند ١٣٦٢ هـ.
- كتاب الضعفاء الصغير. تحقيق: محمود إبراهيم زايد ط ١ دار الوعي بحلب ١٣٦٩ هـ.
- : الأوسط. ت محمود إبراهيم زايد ط ١ دار الوعي حلب ١٣٩٧ هـ.
- محمد بن حبان بن أحمد البُستِي، أبو حاتم ٢٧٠-٣٥٤ هـ.: كتاب الثقات ١-١٠ تحقيق: السيد شرف الدين أحمد وغيره ط ١ دار الفكر بيروت ١٣٩٥ هـ.
- : كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (الضعفاء) ١-٣ تحقيق: محمود إبراهيم زايد ط ١ الوعي بحلب ١٣٩٦ هـ.
- محمد بن الحسين عبد الله الأجرى...-٣٦٠ هـ.
- : الشريعة. تحقيق: محمد حامد الفقي. نشره مصورًا العلمية بيروت ١٩٨٣.
- محمد بن سعد بن منيع البصري ١٦٨-٢٣٠ هـ.: الطبقات الكبرى ١-١٠ ط. دار صادر بيروت دت.
- محمد بن سلامة الفُضَاعِي أبو عبد الله... - ٤٥٤ هـ.
- : مسند الشَّهاب ١-٢ تحقيق: حمدي السَّلْفِي. ط ١ الرسالة بيروت.
- محمد بن السيد درويش الحوت البيروتى ١٢٠٩-١٣٧٦ هـ.
- : أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب. ط ١ الحلبي القاهرة ١٣٤٦ هـ.
- محمد بن طاهر بن علي الهندي، الفَتَّي ٩١٣-٩٨٦ هـ.
- : تذكرة الموضوعات. نشره مصورًا دار إحياء التراث. بيروت دت.

محمد بن طاهر المقدسي: ٤٤٨-٥٠٧هـ.

ذخيرة الحفاظ ١-٥ تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي. ط ١ دار السلف. الرياض ١٤١٦هـ.

محمد بن عبد الله بن حمدويه، الحاكم النيسابوري... ٤٠٥هـ.

: معرفة علوم الحديث تحقيق : السيد معظم حسين ط ٢ دار الكتب العلمية. بيروت ١٣٩٧هـ.

محمد بن عبد الله، الخطيب التبريزي، -كان حياً ٧٣٧هـ.

: مشكاة المصابيح ١-٤ تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني ط ٣ المكتب الإسلامي بيروت ١٩٨٥.

محمد بن عبد الله الزركشي، بدر الدين ٧٤٥ - ٧٩٤هـ.

: التذكرة في الأحاديث المشتهرة. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ط ١ دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٦هـ.

محمد بن عبد الرؤوف بن علي بن يحيى المناوي، زين الدين... ١٠٣١هـ.

: فيض القدير شرح الجامع الصغير ١-٦ أعاده مصورا دار المعرفة بيروت. د.ت.

محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ١٢٨٣ - ١٣٥٣هـ.

: تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي. بعناية: عبد الوهاب عبد اللطيف ط ٢ المكتبة السلفية المدينة المنورة ١٩٦٣.

محمد بن عبد الرحمن السخاوي، شمس الدين ٨٣١-٩٠٢هـ.

: فتح المغيث ١-٣ دار الكتب العلمية ط ١ بيروت لبنان ١٤٠٣هـ.

: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة. تحقيق: عبد الله

بن محمد بن الصديق. ط الخانجي القاهرة ١٣٧٥هـ.

- محمد بن علي بن محمد الشوكاني، أبو عبد الله ١١٧٣-١٢٥٠هـ.: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. ط ١ السنة المحمدية القاهرة ١٩٦٠ وأعاد نشره المكتب الإسلامي ١٤٠٧هـ.
- محمد بن عمرو بن موسى العقبلي، أبو جعفر...-٣٢٢هـ.
- : كتاب الضعفاء الكبير ١-٤ تحقيق د. عبد المعطي قلجعي ط ١ العلمية بيروت ١٤٠٤هـ.
- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى ٢٠٩-٢٧٩هـ.
- : الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ١-٥ وبآخزه العلال الصغير تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين ط ٢ الحلبي ١٩٧٨.
- محمد بن محمد الحسيني، مرتضى الزبيدي ١١٤٥ - ١٢٠٥ هـ. :تاج العروس ط الكويت.
- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري: ٦٣٠-٧١١هـ. لسان العرب ١-١٥ ط ١ دار صادر. بيروت.
- محمد ناصر الدين الألباني...-١٤٢٠هـ.
- : سلسلة الأحاديث الصحيحة. ط مكتبة المعارف الرياض.
- : سلسلة الأحاديث الضعيفة ١-١٢ مكتبة المعارف الرياض ١٩٩١.
- : صحيح سنن الترمذي ١-٣ ط ١ مكتب التربية العربي الرياض ١٩٨٨.
- : ضعيف سنن الترمذي ط ١ المكتب الإسلامي بيروت ١٩٩١.
- محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه ٢٠٧-٢٧٥هـ.
- :السنن. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط عيسى الحلبي القاهرة ١٩٥٣.
- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين ٢٠٦-٢٦١هـ.

: الجامع الصحيح (صحيح مسلم) ١-٥ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط٢ القاهرة.

يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي: ٦٥٤-٧٤٢ هـ.

:تهذيب الكمال ١-٣٥ تحقيق د. بشار عواد ط١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٠ هـ.

يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر، أبو عمر ٣٦٣-٤٦٣ هـ.

:التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١-٢٠ تحقيق جماعة من العلماء. ط

فضالة المغرب ١٩٧٤-١٩٨٦.

أبو طالب القاضي:

:علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي تحقيق صبحي السامرائي وآخرين.

ط١ عالم الكتب بيروت ١٤٠٩ هـ.